منطق شیخ رئیس

وقف مؤبد و حبس مخلد نمود جناب علی القاب سلالة السادات النجباء العظام الکرام
میرزا احمد علی الرضوی بر کافه شیعیان اثناعشریه که منتفع شوند و مطالعه نمایند و بهره‌مند
کردند و تولیت این کتاب را با دویست جلد دیگر که وقف نمود با کبیر و اصلح اولاد ذکور
مفوض گردانید و اگر خدانخواسته اولاد منقرض شوند با ولاد اولاد و همچنین و اگر
خدانکرده بالمرة منقرض شوند با صلح و اعلم فقهای اثناعشریه ارض اقدس و شرط نمود
که خود تواند که از ارض اقدس بیرون برد و صاحب اختیار است و غیر واقف
هرگاه بیرون برد از ارض اقدس ملعون است وقفاً صحیحاً شرعیاً
بشرط ان لا یباع و لا یوهب و لا یرهن فمن بدله بعد ما سمعه
فانما اثمه علی الذین یبدلونه و کان ذلک
بتاریخ سنه ۱۲۱۱

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم    هذا مختصر الاوسط للشيخ الرئيس في المنطق

الحمد لله رب العالمين وصلوته على محمد النبي وآله الطاهرين وبعد فان كمال الانسان في ان يعرف الحق لاجل العلم به والخير لاجل العمل
والمعلوم لدى العارفين بالفطرة شئ نزر والمعتد فيه على شهادة الظن والتخمين يتوصل اليها اما بفطرة العقل واما بالاكتساب وكل
معرفة وعلم فاما تصديق واما تصور والتصور هو العلم الاول ويكتسب بالحد وما يجري مجراه مثل تصورنا ماهية الانسان والتصديق انما
يكتسب بالقياس او ما يجري مجراه مثل تصديقنا بان للكل مبدا فالحد والقياس اللذان بهما يكتسب المعلومات التي تكون
مجهولة فتصير معلومة بالروية وكل واحد منهما منه ما هو حقيقي ومنه ما هو دون الحقيقي ولكنه نافع منفعة بحسبه ومنه ما هو باطل
مشتبه بالحقيقي والفطرة الانسانية في الاكثر غير كافية في التمييز بين هذه الاصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء اختلاف ولا وقع
لواحد في رايه تناقض وكل واحد من القياس والحد فانه مؤلف ومعمول من معان معقولة تتألف بتحرير فيكون لكل واحد منهما
مادة منها الف وصورة بها التاليف وكما انه ليس عن اي مادة اتفقت يصلح ان يتخذ بيت او كرسي ولا باي صورة اتفقت يمكن ان
يتم من مادة البيت بيت ومن مادة الكرسي كرسي بل لكل شئ مادة تخصه وصورة بعينها تخصه كذلك لكل معلوم يعلم بالروية مادة
تخصه وصورة تخصه منها يصار الى حقيقته وكما ان الفساد في انشاء البيت قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة وقد يقع من جهة
الصورة وان كانت المادة صالحة وقد يقع من جهتهما جميعا كذلك الحد والقياس قد يقع الفساد فيهما اما من جهة المادة
واما من جهة الصورة واما من جهتهما فالمنطق هو الصناعة النظرية التي تعرف عن اي صورة ومادة يكون الحد الصحيح والذي يسمى
بالحقيقة حدا وعن اي صورة ومادة يكون القياس الصحيح الذي يسمى برهانا وتعرف انه عن اي صورة ومادة يكون الحد الاقناعي الذي
يسمى رسما وعن اي مادة وصورة يكون القياس الاقناعي الذي يسمى ما قوي منه واوقع تصديقا شبيها باليقين جدليا وما ضعف
منه واوقع ظنا غالبا خطابيا وتعرف انه عن اي صورة ومادة يكون الحد الفاسد وعن اي صورة ومادة يكون القياس
الفاسد الذي يسمى مغالطيا وسوفسطائيا وهو الذي يتراءى انه برهاني او جدلي ولا يكون وانه عن اي صورة يكون القياس الذي
لا يوقع تصديقا البتة ولكن تخييلا يرغب النفس في شئ او ينفرها عنه ويبسطها او يقبضها وهو القياس الشعري فهذه فائدة
صناعة المنطق ونسبتها الى الروية نسبة النحو الى الكلام والعروض الى الشعر ولكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربما اغنيا
عن تعلم النحو والعروض وليس شئ من الفطرة الانسانية يستغني في استعمال الروية عن التقدم باعداد هذه الآلة ولما كان الحد
والقياس مؤلفين من معان والفاظ والعلم بالمفردات قبل العلم بالمؤلفات وجب ان يكون افتتاح الشروع في المنطق من
تعليم المفردات    في اللفظ المفرد واللفظ المؤلف    اللفظ المفرد هو الذي لا يمكن ان يوجد جزء منه يدل على جزء من معناه
كقولنا انسان فانه لا ان ولا سان يدل على جزء من معنى الانسان وان اتفق ان دل على شئ آخر واللفظ المؤلف هو الذي
قد يمكن ان يوجد جزء منه دالا على جزء من معنى كله كقولنا الانسان حيوان فان الانسان والحيوان كل واحد منهما جزء من قولنا الانسان
حيوان في المجموع ومعنى كل واحد منهما جزء من معنى قولنا الانسان حيوان    في الكلي والجزئي    كل لفظ مفرد فاما ان يكون معناه
الواحد يجوز في الوهم ان يكون مقولا على اعيان فوق واحد يسمى كليا كقولنا الانسان واما ان يكون بعينه واحدا ولا يجوز ان يتوهم

ذلك



ذلك المعنى لاثنين ويسمى جزئيا كقولنا زيد فان معناه الواحد هو ذات زيد وذات زيد لا يمكن ان يكون غير زيد والجزئيات لا نظر فيها في
العلوم وانما الشغل في العلوم بالكليات فقط    في الذاتي والعرضي    كل لفظ يكون كليا وله معان حتى يصلح ان يقال
على موضوع كقولنا الانسان حيوان او ابيض فانه لا يخلو من احد وجهين اما ان يكون الوصف بحيث اذا فهمته وفهمت الموصوف
به واحضرتهما جميعا بالبال لم يمكن ان لا تعرف ان هذا الموصوف موصوف به ولم يمكنك ان تفهم الموصوف الا وتفهم اولا وجود
الموصوف له كقولنا الانسان جسم فانك اذا عرفت ما الجسم وما الانسان لم يمكنك ان لا تعرف الانسان جسما او تعرف انه انسان
الا وقد عرفت اولا انه جسم فهذا هو الذاتي واما ان يكون بهذه الصفة وهو العرضي سواء كان يمكن ان يرفع عن الشئ في الوجود
كسواد الغراب او لا يمكن مثل كون كل مثلث مساوي الزوايا الثلث لقائمتين فان هذا المعنى وان لم يمكن رفعه عنه لا في الوجود ولا
في التوهم فان ما لكن هذا الوصف لم يكن ذاتيا لكنه وصف عرضي لان المثلث يفهم مثلثا وان لم يفهم له هذا المعنى وان فهم له هذا
المعنى فبعد ان يصير مثلثا فليس يجب ان يفهم له في مثلثيته واما الشكل فلا يمكن ان يفهم المثلث دون ان يفهم انه شكل اولا فالذاتي
هو الذي يحتاج ان يكون اولا حتى يكون الشئ والعرضي اللازم يكون بالشئ اولا فيلزم ويتبع وجوده بالضرورة فلا يفارقه بوجه
لا في الوهم ولا في الوجود والعرضي الغير اللازم اما غير لازم في الوهم كسواد الحبشي واما انه لازم في الوجود وهو لازم في الوجود واما غير
لازم لا في الوجود ولا في التوهم لجواز زواله اما سريعا كالقيام والقعود واما بطيئا كالشباب فقد بان ان من خواص الذاتي
والعرضي ان الذاتي لا يفارق في التوهم فرق خاص    في الذاتي المقول في جواب ما هو وغير المقول فيه    قد يكون للشئ اوصاف
ذاتية كثيرة كالانسان انه جوهر مركب وانه متجسم ذو ابعاد وانه مركب من عناصر وانه متغذ نامي وانه حساس متخيل متحرك بالارادة
وانه ناطق اي ذو نفس ناطقة ومعنى كونه ذا نفس ناطقة اي ذو نفس من شانها ان يعقل المعقولات ويتعلم الصناعات
الانسانية وليس الانسان هو ما هو بواحد من هذه الاوصاف بل هو ما هو باجتماعها كلها فاذا وضع اسم واحد يدل على جملة هذه المعاني
حتى يتضمن جملة هذه المعاني مثل لفظ الانسان مهنا فان ذلك اللفظ مقول في جواب ما هو واما سائر الالفاظ الذاتية فانها لا تقال
في جواب ما هو ولكنها تدخل في جواب ما هو وتقال من طريق ما هو والفرق بين المقول في جواب ما هو والمقول من طريق ما هو ان الذي
لا يستغني عنه ماهية الشئ وان كان لا يتم به وحده ماهية الشئ كالجسمية للانسان    في المقول في جواب ما هو خاصا والمقول فيه
مشتركا    قد يسئل عن ماهية الاشياء لا اختلاف فيما بينها في صفة ولا حقيقة ذاتية بل ان اختلفت فانما تختلف بالعوارض كزيد وعمرو
وبكر فما يصلح ان يجاب به لجملتها في سؤال ما هو يصلح لكل واحد منها خاصا وقد يسئل عن اشياء مختلفة الطباع والحقائق بالذات و
لكن لها مع ذلك اشتراك في اوصاف الذات فيقال ما هي كما يسئل عن الانسان وفرس وثور معا فيقال ما هي فما يصلح ان يجاب به في جواب ما هو
لجملتها بالشركة حتى يستوفي كمال وجودها المشترك من غير ان يشذ منه وصف ذاتي مشترك لها لا يصلح لكل واحد منها بالخصوص فان
الحيوان هو الذي يصلح ان يجاب به هنا بل اشتماله على معنى الجوهرية والجسمية والتغذية والنمو والحس والحركة الارادية فلا يعزب عنه شئ من
هذه الاوصاف شئ لا يتضمنه الا ما اختص بواحد واحد منها فالحيوان مقول في جواب ما هو لها بالشركة وليس مقولا في جواب ما هو لكل واحد منها
فالحيوان مقول في جواب ما هو لها بالشركة فهذا هو الماهية المشتركة ولا يبعد ان يسئل عن الانسان وحده فيقال ما هو فيكون جوابها ماهية مشتركة
اشد عموما فهكذا ينبغي ان يفهم المقول في جواب ما هو وتعلم ان بين المفرد والمركب فرقا فان الانسان يتضمن الحيوان والناطق لا يتضمن

الحيوان ولكن يلزمه الحيوانية لان الناطق لا يوجد الا حيوانا ولو كانت الحيوانية معنى خارجا منه بلازماله واما الانسان فالحيوانية داخلة فيه لانا نعني بالانسان حيوانا ناطقا ولا نعني بالناطق حيوانا ولا بالحيوان ناطقا ومثال هذا قولنا البيت وقولنا السقف فان كل واحد منهما لابد له من حايط لكن البيت متضمن لمعنى الحايط والسقف ملتزم اياه فلذلك ان يلزم ان هذا الفرق على معرفة اللفظ الدال على ما هو مطابق جواب ما هو بل لطلب المتعين بالتضمن لجميع الاوصاف الذاتية بل ملتزم. وبالجملة انه مقول في

في الذاتي المقول في جواب اي شيء هو. هو اللفظ المفرد الذاتي الذي ليس من شانه ان يدل على ماهية الشيء لما هو وحده لا مشتركة ولا خاصة بل انما يصلح ان يميز به المشتركان في ماهية تميزا ذاتيا مثل الحساس والناطق فان الحساس ليس ماهية خاصة بالانسان والفرس والثور لان كل واحد منها يحتاج الى زيادة عليه حتى يكون هو ما هو ولا هو ايضا ماهية مشتركة للانسان والثور والفرس وذلك لان لها مع انها حساسة معاني اخرى مثل انها متحركة بالارادة ومتغذية وغير ذلك وهذه المعاني وان كانت تلزم الحساسية فليست متضمنة له ولا الحساس ماهية مشتركة لمعنى الحيوان فان الحساس غير موجه الا الى الحيوان فليس اذن الحساس ماهية بوجه من الوجوه لهذه الاشياء وكذلك الناطق فان حال الحساس في هذا المعنى انما يصلح الحساس لتميز الحيوان عن النبات والناطق لتميز الانسان عن البهائم فهما مقولان في جواب اي شيء هو اي شيء هو المسئول عنه عن جملة ما تحت ماهية مشتركة.

في الجنس والنوع الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع اي بالحقايق الذاتية في جواب ما هو اي عنه جملة كالحيوان والنوع هو المقول على كثيرين ونقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو اي بالشركة والجنس جنس النوع والنوع نوع الجنس وقد يقال نوع للمقول على كثيرين متفقين بالعدد فقط في جواب ما هو وليس الانوعة بالقياس الى الجنس من هذه الجهة وان كانت له نوعية بمعنى اخر بالقياس الى الجنس من هذه الجهة ولا يمكن ان يكون فوق ماهية مشتركة الى حد فكذلك يمكن ان يكون الشيء الذي هو جنس لشيء نوعا لشيء اخر وينتهي الى ما هو جنس الاجناس علوا والى ما هو نوع الانواع سفلا.

في الفصل الفصل هو المقول على الانواع بالذات اي على واحد واحد منها في جواب اي ما هو كقولنا اي الاجسام الحيوان فيقال الحساس واي الحيوان الانسان فيقال الناطق فمن الفصل ما هو فصل جنس كالحساس للحيوان ومنه ما هو فصل النوع كالناطق للانسان ولولا ما عرفناه من تحقيق المقول في جواب ما هو لما امكن فرق بين الجنس وفصله وكان يظن ان الحساس جنس للانسان وقد يظن ان الفصل ليس ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة فان الحيوان قد يخلو عن النطق ولا ذاتية باعتبار كونه ذاتيا للمركب منه ومن الجنس فان كل عرض ذاتي لانه ذاتي للمؤلف منه مع الشيء الذي هو الجنس فيلزم ان يكون اذا الحوادث العرضية فصولا فان الضاحك ذاتي للحيوان الضاحك من جهة ما هو ضاحك والبياض للجسم الابيض من جهة ما هو ابيض فالفصل ذاتي لطبيعة الجنس المخصصة بهذا النوع وتلك الطبيعة انما تصير موجودة بالفعل بوجه الفصل فان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل انما تصير له ذات بالفصول واللون المطلق انما يكون هو ما هو بفصل اللون فهكذا ينبغي ان تفهم ذاتية الفصل.

في الخاصة والعرض العام الخاصة هي المقول على نوع واحد لا بالذات مثل قوة الضحك للانسان وهو عرض له لازم او غير لازم مثل فعل الضحك وهو خاصة ايضا واما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات اما لازما كالبياض للثلج والقار واما غير لازم مثل الحركة

والسكون



والسكون وقد يكون شيء واحد بالقياس الى شيء خاصة وعرضا عاما فان الحركة بالقياس الى الجسم الذي هو نوع عرض عام بل قد يمكن ان يكون واحد جنسا ونوعا وخاصة وعرضا عاما مثل اللون فانه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عام للانسان والفرس وغير ذلك ولكن انما نعني بقولنا عرض عام العرض الذي هو قريب بالجوهر في النسبة بل نعني بالعرض العرضي وان كان جوهرا فان البياض عرض عام وعرض في البنية واما الابيض فهو جوهر وليس بجنس للجسم ولا فصلا ولا نوعا ولا خاصة فهو اذن عرض عام وهذا احد ما يغلط فيه

## كتاب قاطيغورياس اي المقولات

في مناسبة الاسامي والمعاني المشتركة اسماؤها اي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم فيها مختلف اختلافا ما كقولنا عين لمنبع الماء والعضو الباصرة والمتفقة اسماؤها هي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم فيها مختلف اختلافا فيه بوجه ما كقولنا رجل الحيوان ورجل السرير والحيوان الطبيعي والحيوان المصور وهذا فان احد الامرين وضع له الاسم وضعا والاخر نقل اليه الاسم للشبه نقلا والمشتركة اسماؤها اعم من المتفقة اسماؤها واما المشككة اسماؤها فهي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم فيها واحد الا انه ليس على السواء في جميعها بل لبعضها اولا وللاخر ثانيا ولبعضها اضعف وليس باول مثل الوجود الواقع معناه على الجوهر اولا واولى وعلى العرض ثانيا ولا اولى والواحد الواقع اولا على ما لا ينقسم بوجه وثانيا على ما لا ينقسم بالفعل بل هو منقسم بالقوة مثل المقادير وثالثا على ما هو منقسم بالفعل والقوة لكن لاجزائه وحدة يجمعها فيكون منها صورة الكل كالعشرة وسائر انواع العدد وكذلك في اشياء اخرى وكلها تشترك في النسبة الى مبدأ كقولنا طبي للكتاب والمبضع والدواء والغاية كقولنا صحي للطب والكتب والغذاء. واما المتواطية اسماؤها فهي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم فيها واحد لا يختلف الا لحالات المذكورة كقولنا حيوان للانسان والفرس والمترادفة اسماؤها هي التي لها معنى واحد والفاظ تدل على ذلك المعنى غير واحد كقولنا انسان وبشر والمتباينة اسماؤها هي التي لها اسم مختلف والمفهوم من تلك الاسامي فيها مختلف كقولنا انسان وفرس والمشتقة اسماؤها هي التي لها صفة ولتلك الصفة اسم موضوع او لها شيء غير الصفة ولكن منسوب اليها وله اسم موضوع فيوجد لتلك الاشياء من اسمائها من الصفة او الشيء المنسوب اليها اسما يدل على وجودها لها ويغير تلك الاسامي في الشكل والتصريف او الزيادة والنقصان ليدل على تخالف المعنيين كقولنا شجاع من الشجاعة او الحداد من الحديد وهي غير صفة وكذلك الاسامي النسبية كقولنا المكي والمدني.

في نسبة الاجناس الى فصولها كل فصل مقوم للجنس العالي فهو مقوم للجنس الذي دونه مثل ان فصل الجسم الذي هو مقوم مقوم الحيوان ولا ينعكس فليس يجب ان يكون الفصول المقومة للحيوان مقومة للجسم وكل فصل مقسم للجنس الاسفل فهو مقسم للجنس الاعلى فانه لما كان من الحيوان ما هو ناطق ومنه ما هو غير ناطق كذلك من الجسم ما هو ناطق ومنه ما هو غير ناطق ولا ينعكس فانه ليس كل ما يقسم العالي يقسم السافل فان المغتذي وغير المغتذي يقسم الجسم ولا يقسم الحيوان فقد عرفت ان الاجناس التي بعضها تحت بعض كيف اشتراكها وتباينها في الفصول واما الاجناس المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض فان جميع فصولها مختلفة مثل العلم والحيوان فان العلم من الكيف والحيوان من الجوهر وفصول العلم التي تقومه غير فصول الحيوان التي تقومه والفصول التي تقسم العلم الى انواعه غير الفصول التي تقسم الحيوان الى انواعه.

في نسبة الموضوعات الى المحمولات الموضوع يوصف بمحموله على وجهين اما ان يوصف بانه هو اسما ومعنى كقولنا الانسان حيوان واما ان يوصف بمحموله

هو في المعنى ولكن بانه ذو هو في المعنى اوله هو في المعنى ويشتق في الاكثر ان لشئ لذلك الموضوع من محموله اسم فيقال هو شجاع
وقد يمكن ان يشتق لها في الاسم فيقال رجل عدل وخلق عدل او جسم ابيض ولون ابيض فيكون الاسم واحدا واما المعنى
فليس بواحد ولا الموضوع هو محمول في المعنى واذا كان المحمول في القسم الاول كليا حمل بسببه على موضوعه فيقيل محمول
على موضوع وذلك لان للكلي موضوعات جزئية يحمل عليها الكلي بانها هو وحملا بالاسم والحد وسمى هذا المخصوص
بهذا اللقب واما المحمول بالوجه الثاني فلا يكون وجب اما ان يكون موضوع بمعنى الوجه بذاته ثم بسبب الوجه محموله
فيه حتى لا حاجة له في القوام الى المحمول لا هذا ولا الآخر ليعدمه فيسمى هذه النسبة وجودا في الموضوع ويسمى هذا المحمول
عرضا واما ان يكون الى مثل لا وجه له بذاته بالفعل الا بهذا المحمول او بالبدء حسن بعده او قبله ويسمى هذه النسبة
وجودا في الهيولى والمحمول يسمى صورة وذلك في هذا الكتاب وما يجري مجراه من الواجب لا يستقيم هذا الاستقبال يجري
العرض والصورة مجرى واحدا ولو عدما اشتركا فيه وهو كونهما محمولين بالاشتقاق ويسمى ذلك المعنى عرضا وتلك
النسبة وجودا في الموضوع واما التعيين بهو ما اشرنا اليه فكل ذات هي موجودة لا في موضوع ذاته وكل ذات هي موجودة
في موضوع فهي عرض ومعنى قولنا الموجود في موضوع انه الموجود في شئ لا كجزء منه ولا يصح قوامه دون ما هو فيه بل قوام
متحقق من قوام ما هو فيه بذاته فقولنا الموجود في شئ يفرق بين مقصودنا وبين وجه الكل في الاجزاء فان الكل لا يوجد
في شئ واحد بل في اشياء جملة واحدة ولئن كان من الاعراض ما يوجد في شيئين مثل المماسة والموازاة فانه مع ذلك موجود
في كل واحد منهما فان كل واحد منهما مماس ومواز وقولنا لا كجزء منه يفرق بين كون العرض في موضوعه والجزء في كله وما
شابه ذلك فليفرق بين الشئ في المكان وبينه وبين كون الشئ في الوعاء وبينه وبين كون الشئ في الزمان وبينه كون الجوهر
في اعراض كقولنا فلان في الخصب وبينه وبين كون العلة في المعلول وبينه وان هذه كلها مشتركة بان قوامها ليس فيما هي فيه
ويجوز ان تفارق ما هي فيه فيتبدل الجسم مكانا وزمانا ووعاء والجوهر عرضا وصوقا والجسم قد يتوهم لا في مكان ولا يبطل
والجسم في آن واحد لا يكون في زمان ولا يبطل وان اتفق ان كان شئ في هذا الباب ملازما فانه ليس قوام ما فيه به واما العرض
فانه لا يفارق موضوعه بعينه ولا قوام موضوعه به بل قوامه بموضوعه وليس فان الصورة تقوم هيولاها والهيولى تفارق
صورتها فلا كون الهيولى في الصورة ككون العرض في الموضوع واما الكلية في جزئياتها كالاجناس في الانواع و
الجزئيات في كلياتها فتفارق ذلك بان الجنس جزء من معنى نوعه والنوع جزء من عموم جنسه ويجوز ان يتوهم الجنس موجودا
ولا هذا النوع وطبيعة النوع موجودة وان لم يكن عليها جنس لانه انما يكون عليها الجنس اذا معها سائر الانواع
وليس من شرط وجه النوع ان يوجد معه سائر الانواع فقد فصلنا بين العرض وبين كل ما يقال في شئ والجوهر منه جزئي
كزيد ومنه كلي كالانسان والعرض منه جزئي كهذا البياض ومنه كلي كالبياض فالجوهر الكلي مقول على موضوع وليس
موجودا في موضوع فلانه كلي على موضوع ولانه جوهر ليس في موضوع والعرض الجزئي هو في موضوع وليس على موضوع
اما كونه في موضوع فلانه عرض واما كونه لا على موضوع فلانه ليس كليا واما العرض الكلي فهو على موضوع وفي موضوع
معا اما على موضوع فلانه كلي واما في موضوع فلانه عرض واما الجوهر الجزئي فانه لا مقول لا على موضوع ولا هو موجود في

موضوع



على موضوعه
موضوع لانه لا كلي ولا عرض واما اذا كان شئ محمولا على موضوع وكان محمولا عليه ايضا حملا على موضوع فهو محمول
حملا على موضوع كالحيوان على الانسان ثم الجسم على الحيوان فالجسم ايضا على الانسان وان كان شئ موجودا في موضوع
وشئ محمولا على ذلك الشئ فلا يجب ان يحمل على موضوعه كالبياض في الجسم واللون على البياض وان كان شئ
مقولا على موضوع وشئ آخر موجودا في ذلك الشئ فلا يجب ان يحمل الاول على الثاني كالحيوان على الانسان والجبن
في الحيوان فانه لا يقال ان الانسان جبن وموضوع ما على موضوع فقد يكون جوهرا كزيد للانسان وقد يكون عرضا
كالبياض للون واما موضوع ما في موضوع فلا يكون الا جوهرا فنعم الموضوع فيهما بالاتفاق
الذي يقال بتاليف وبغير تاليف ما يقال بغير تاليف فلا يدخله الصدق والكذب لانه ليس فيه ايجاب ولا سلب
لا حكم بشئ على شئ وذلك بالتاليف لان كل حكم فبشئ اما الذي يقال بلا تاليف فمعانيها يقع في احد الاجناس العالية
العشرة التي هي الجوهر والكم والكيف والمضاف والاين ومتى والملك والوضع وان ينفعل وان يفعل وهذه
عشرة اجناس سنفصل القول في كل واحد منها تفصيلا ولا نشتغل باثبات انه لا اقل منها ولا اكثر فان ذلك مما لا يمكن
وكل ما قيل فهو تكلف وليس سببا ضروريا ولكنا نقول ان الموجب لا يعم العشرة عموم الجنس ولا العرض العام التسعة عموم
الجنس لان من شرط الجنس عند الجميع ان يكون ذاتيا وعند الاكثر ان يكون متواطئا متساوي الحمل على ... والمعنيان
معلومان جميعا في الموجب والعرض وذلك لانا لسنا اذا فهمنا معنى شئ وحده فهمنا انه موجب او غير موجب فانا
نعرف المثلث القائم الزاوية عما كان جنسا له او فصلا ذاتيا ثم يمكن ان لا نعرف ذلك له مثل المثلث المطلق والشكل و
والكمية واما الموجب فممتنع ان يبرهن عليه فالموجب لازم لا مقوم للماهية ولذلك فانا نعرف البياض والحرارة فنعرف
ضرورة انها كيفيات ونشك على انها اعراض ما لم يبرهن فالعرض لازم للتسعة لا ذاتي وكذلك لا نعرف ذواتها
بل نعرف نسبتها الى الموضوع وذواتها توجد او لا في العقل ثم ينسب الى الموضوع فقد بان انه لا الموجب ولا العرض
ولا ايضا مما تقوم المعنى فان الموجب يقع اولا على الجوهر ثم على الكيف والكم وسائر ذلك على ترتيب معلوم وكذلك العرض
فان الكم قبل الاين وقبل متى والكيف قبل الكم عند قوم والكم قبل الكيف عند قوم فقد بان انه لا الموجب والعرض
جنسين في الجوهر الاسم المساوي للجوهر هو انه ما وجد ليس في موضوع والكلي منه يشارك الجزئي في هذا الاسم فالكلي
اذن جوهر وذلك لان الانسان جوهر وليست جوهريته لانه زيد والا لما كان عمرو جوهرا فجوهريته يكون انما يعرف الشئ له
بنفس الجوهرية كيف كان ومعنى الانسانية فقد يعرض له ان يعتبر فيه العموم فيصير نوعا ويعتبر فيه الخصوص فيصير شخصا وكل ما هو
جوهر بذاته فلا يزول جوهريته بلحوق العوارض اياه كيف كانت ولو كان الانسان الكلي ليس جوهرا لما كان يحمل على الجوهر
بانه هو بل كان يحمل بانه ذو هو وبهذا يعلم ان الاجناس العالية للجواهر جواهر ايضا اذا كان يحمل على الجوهر بانه هو لا ذو هو
والفصول شأنها هذا الشأن وذلك ان الفصول يحمل على وجهين احدهما كالناطق الانسان ناطق لوجود الناطق فصلا فيكون
الحمل على الجوهر بانه هو والثاني يحمل فيقال الانسان ذو نطق فيوجد النطق وحده فصلا بسيطا ويحمل بمعنى ذو ولكن هذه الفصول

انواع الجواهر وما ليس كجوهر فلا يجوز ان يكون جزء الجوهر لان ما لا يكون جوهرا لا يجوز ان يكون اقدم من الجوهر فهذه الفصول صور والصور جواهر لا اعراض فقد بان ان كليات الجواهر هي موجودة بعد الجواهر الجزئية لا اعراض لكن الجواهر الجزئية هي الجواهر الاول لا انها قائمة بذواتها بالحقيقة من غير موضوع البتة ويجوز ان يتوهم الكلي موجودا وحده وليس عليه كلي مقول عليه وعلى غيره واما الكلي فلا يجوز ان يتوهم كليا ولا جزئيات تحته لان وجود الكلي يكون على موضوع فالجواهر الاول اولى بالشيئية والثانية من انواعها والثالث من اجناسها لان نسبة الاجناس الى الانواع هو نسبة الانواع الى الاشخاص ومن خواص الجوهر بالقياس الى غيره من المقولات انه ليس شيء من الجواهر يقبل الاشتداد والضعف والزيادة والنقصان في طبيعة نوعه فلا يكون انسان اولى بانه انسان من انسان آخر ولا انقص انسانية منه ولكن الكم ان كان فيه ونوع من الكيف والاين على ما يعرف كلا في موضعه ومن خواص الجوهر التي تخصه انه يدل على مقصود اليه بالاشارة ولا شك في انه اخص من المقولات لان الاشارة اليه هي اشارة الى الجواهر بالحقيقة ولو لا جواهرها لما صح ان يكون اليها اشارة اصلا فالاشارة اليها بالعرض والى الجواهر بالذات ولكن هذه الخاصة لا تعم كل جوهر فان كل جوهر معقول كان جزئيا او كليا فلا اشارة اليه وكل جوهر جزئي محسوس فانه اذا اخذ كلية صار معقولا فلم يكن اليه اشارة فكان هذه الخاصة مشتركة وفيها الجواهر الجزئية المحسوسة فقط ومن خواص الجوهر انه الواحد منه بعينه يكون موضوعا للاضداد بتغيره في نفسه لا كالظن بان يوصف مرة بانه صادق فيتحيل الامر وهو باق فيوصف بانه كاذب وذلك لان هذا التغير ليس للظن بذاته بل لتغير الامر في ذاته فالمتغير هو الامر واما الظن فهو بحاله وانما تغيرت عليه نسبته الى الامر وتغير النسبة ليس بتغير ذات الشيء فاذا لم يعرض في ذات الظن تغير ولا ان عرض كان ذلك لتغير في نفسه من نفسه لكن لتغير غيره وهذه الخاصة ليست لكل جوهر وذلك لان الجواهر العقلية قد لا تقبل المتضادات وايضا فان الجواهر التي هي صور من جهة ما هي جواهر فانها لا تقبل الاضداد بالتعاقب عليها ومن خواص الجوهر انه لا ضد له وقد شاركه في هذا انواع الكم ونوع من الكيف ولكن قد يظن انه ليس كل جوهر لا ضد له لان الصور جواهر وهي متضادة والذي يقوله في هذا انا نعني بالمتضادات ما يتعاقب على الموضوع الواحد ويتعاقب وبينها غاية الاختلاف فالصور ليس فيها تضاد لا نهاية في موضوع فهذه الخاصة غاية لجميع الجواهر وان لم يعم هذا فليس كل جوهر لا ضد له

في الكم الكم منه كم بالذات وهو نفس الكمية وهو الذي لذاته يقال له انه مساو وغير مساو ومتجزئ وغير متجزئ ويمكن ان يفرض واحد وان يفرض فيه واحد بعده فمنه متصل ومنه منفصل والمتصل هو الذي يمكن ان توجد لاجزائه حد مشترك تتحد عليه مثل النقطة للخط والخط للسطح والسطح للجسم والآن للزمان واما المنفصل ما ليس كذلك ان يوجد فيه ذلك وانواع المتصل عند الجمهور خمسة اولها الخط وهو ما يتوهم من تساحبه شيء غير منقسم الى جهة من الجهات والثاني السطح وهو ما يتوهم من تساحب حركة الخط الى خلاف جهته تلك الحركة الاولى والثالث الجسم وهو ما يتوهم من تساحب حركة السطح من فوق او سفل فنهاية الجسم وطرفه وقطعه هو السطح وغاية السطح وطرفه وقطعه هو الخط وغاية الخط وطرفه وقطعه هو النقطة والرابع المكان وهو البسيط السطح الحاوي المماس للبسيط الظاهر من الجسم المحوي ولا شك انه كم متصل لانه يلتقي اجزاؤه كخطوط الى سطح على ان احمل الكمية التي للمكان نوعا غير الكمية التي للسطح المطلق والخامس الزمان وهو عدد الحركة في المتقدم والمتأخر وفصله المشترك هو الآن وهو منقسم بذاته ومتصل ما بانه واما الكم المنفصل فهو نوعان عند الجمهور احدهما العدد والثاني القول فاذا كان كل قول مقدرا بمقاطع ممدودة او مقصورة وكل مقدر بشيء فهو كم فالقول كم ولانه ليس بين مقاطعه حد مشترك فهو منفصل

واما



واما معنى المقطع فهو كل حرف منطوق به مصوت او صامت او اقل ما يمكن ان ينطق به مصوت او الحرف اما حرف صامت واما حرف مصوت والحرف الصامت هو الذي لا يمكن ان يبتدأ به من غير ان يكون هيئة لصوت قبله في المرتبة مثل الحروف التي تسميها العرب الصحيحة واما المصوت فهو الذي لا يمكن ان ينطق به الا بعد حرف وعلى انه هيئة له وخروج منه وهو ما يقع للانتقال من حرف الى حرف ممكن فيسمع في زمان انتقال منه فاما ما يقع في اقصر ازمنة الانتقال وهي الحركات ومنها ما يقع لا في اقصر الازمنة الا مثال بل في ضعفها او اضعافها وهي اشباعات الحركات مثل الالف للفتحة والواو للضمة والياء للكسرة فالحركات تسمى حروفا مصوتة مقصورة والاشباعات تسمى حروفا مصوتة ممدودة والحروف الصامتة لا يمكن ان ينطق به وحده او بعد ذلك مالم يسمع بخروج منه بالحرف المصوت فالمقاطع فالف اما من صامت ومصوت مقصور ويسمى مقطعا مقصورا كقولنا با واما من صامت ومصوت ممدود مثل باء صامت ومصوت مقصور ثم صامت يسمى زيادة زمان الممدود على المقصور كقولنا بن وهذان كلاهما يشتركان في ان الخروج بهما يلحقه ضعف زمان الحركة فيسمى بالمقطع الممدود وكل قول مؤلف من مقطع ممدود او مقطع مقصور او منهما كليهما فالمقاطع اجزاء القول فاما انا مع علي ان اجعل القول كما بذاته بل بعدد واقع على اجزائه وليس كل ذي جزء فهو كم بذاته والا فالانسان كم لان له اعضاء تعد بالعدد والكم اما ذو وضع وهو الذي لاجزائه اتصال وضع الا لها سابه ويمكن ان يقال اين كل واحد منها من الآخر ويسمى عظما واما غير ذي وضع وهو الذي ليس له ذلك كالزمان والعدد والقول كم لا وضع له ومن خواص الكم انه لا ضد له على ما كان للجوهر فانه ليس للخط ولا للسطح ولا للجسم شيء مضاد ولا للمكان ولا للزمان والعدد ليس له شيء يضاده ولا انواعه مضاد بعضها بعضا فان الثلثة مثلا لا يمكن ان يضاد ما عدد لان الثلثة متقومة لما هو اكثر منها ومتقومة بما هو اقل منها والاضداد لا يتقوم بعضها ببعض بل يعاند بعضها بعضا وايضا فانه ليس شيء من الاعداد اولى بان يكون ضد الثلثة من عدد آخر ابعد لان كل ما هو ابعد من شيء فهو اولى بالمضادة ولهذا الثلثة ليست اولى بان يكون ضدا لما دونها من الاربعة بل الاربعة اولى ثم الخمسة ثم كذا ولان ضد الواحد واحد فليس لانواع العدد ضد ولان الضدين بينهما غاية الخلاف وليس بين عددين غاية خلاف واما الزوج والفرد فليسا بضدين بل عارضين للعدد فان الزوجية كيفية في العدد والفردية كذلك ثم مع ذلك وان كانا متنافيين لا يجتمعان فليس بينهما تضاد حقيقي لان احدهما متقوم الآخر ويكون جزءا منه وانما الخلاف بينهما بان احدهما ينقسم بمتساويين والآخر لا ينقسم بهما وهذا هو سلب وايجاب وبهذا تعرف ان الواحد ليس بضد للكثير ولكن مبدأ عدد الكثير ونسبته الى الكثير نسبة الكيل الى المكيل واما الكثير والقليل والعظيم والصغير فاضافات تلحق الكليات المتصلة والمنفصلة فانه ليس شيء من الكثير معقول الا بالقياس الى القليل وكذا العظم والصغر واما الكم بما هو كم فهو معقول بذاته وايضا فان الكثير لا يضاد القليل ولا العظيم الصغير فان الاضداد مثل السواد والبياض قد يعقل كل واحد منهما بنفسه من غير قياس الى شيء واما العظيم والصغير والكثير والقليل فلا يعقل واحد منها الا بالقياس الى الآخر فلا يكون مثلها اولى من ان تكون متضادات وكيف يكون متضادات والشيء الواحد يكون عظيما وكثيرا وصغيرا وقليلا فيجب لو كانت متضادة ان يكون الشيء الواحد يضاد ذاته وهذا مثل والكثرة غير الكثير فان العدد نفسه كثرة لا بالقياس الى شيء وهذا الطول غير الطويل فان كل خط يسمى طولا لا بقياسه الى شيء وكذا في العرض والعمق والعظم ايضا غير العظيم فان كل كم ذي وضع يسمى عظما لا بالقياس الى شيء ومن خواص الكم انه لا يقبل ولا نوع منه التنقص والاشتداد فانه وان كان خط اطول من خط فلا يجوز ان يكون اخط من خط اي لا يجوز ان يكون امتداده بين السطرين اكثر امتدادية من آخر وان كان

ثم يكون ان يكون ازيد في المساواة من نقطتين وهكذا في السطح والجسم وهكذا لا يجوز ان يكون ثلثة اشد ثلثية من ثلثة وكذلك محدود ا غير منقسمة لان حد
الخط الاصغر في مركز الارض الى الاعلى و حد الخط الاصغر ايضا اصغر اجزاء من جهة انه اطول بالعرض واحد ولو كان الكم يقبل الاشتداد و
التنقص لكان طرفا الاشتداد والتنقص متضادين ومن خواص الكم انه يقال له بذاته مساو وغير مساو وغير مساو و فان قيل
الكيف مساو وغير مساو فمعناه مشبه لان معنى المساواة واللامساواة في الكم ان يطابق في الوهم من مقدار او عدد او يقطع او الى
شي كان ويطابق من الكم ذو ذلك المقدار فان انطبق الطرفان الاخران قيل انهما متساويان وان اختلف قيل انهما
غير متساويين وهذا لا يكون في الكيف فهذه هي الكميات الحقيقية واما الثقل والحركة والاعراض الاخر فانها كميات بالعرض لمقارنتها
الكمية بالذات فالثقل من حيث تحركه الى الاسفل هو اما صورة واما كيفية وانما يعرض لها التقدير بسبب ثقلها وزيادة قوتها في الميل
فاذا حرك او يحرك جسم مسافة ما في زمان وجسم اخر حرك او حرك في ذلك الزمان وتحريكه او حركة اطول او اقصر مساو وقيل
ان هذا اكبر او اصغر منه وانما هو اشد او اضعف منه وان ما في الحركة او قطع المسافة قيل انهما متساويان ويقال متساويان
والحركة يقال لها طويلة وقصيرة اما بسبب المسافة او بسبب الزمان والبياض يقال له عريض او ضيق بسبب السطح الذي هو فيه والسواد يقال
لها كثيرة او صغيرة كبرها او صغرها وكثرة وقليلة بسبب العدد الذي يتصل اليه اسبابها والزمان يقال طويل وقصير وقد يعرض ان
يقال كثير وقليل لانه قد يعرض الساعات وشهور وسنين معدودة وكل شي فانما يعدد ما هو الى ان يعرض منه واحدا ولهذا جعلت
الحركة السابعة مكسا لان ا الحركات لانها اسرع والاسرع في باب الحركة هو الاقل في الزمان

## في المضاف

انه المضاف يقال على معنيين احدهما لكل شي ماهيته مقولة بالقياس الى شي اخر او بنحو اخر من انحاء النسبة كيف كان بالحروف الدالة على النسبة
مثل العلم بالمعلوم والزائد على الناقص والنظر الى المنظور اليه وربما كان الانعكاس مختلفا مثل ان العالم عالم بالمعلوم والمعلوم
معلوم للعالم وربما كان حد اهما متفقين مثل الجار والجار وربما كانا مختلفين مثل الاب والابن والمولى والعبد وهذا الوجه لا يمتنع ان
يكون للمضاف وجه ليس هو لمضاف فان الاب انسان والراس جسم ولكن الوجه الثاني هو المضاف الحقيقي الذي قيل انه احد
المقولات ومن زاد على هذا الحد زيادة على هذا الوجه ان المضاف هو المقول ماهيته بالقياس الى غيره او على نحو اخر من انحاء النسبة
و وجه لا يكون كذلك و هذا معنى قول الفيلسوف انها هي التي الوجه لها ماهي مضافة فلم ياخذ المضاف في حد نفسه كالظن بل اخذ معنى المضاف
بالوجه الاول في تعريف المضاف بالوجه الثاني لان المضاف كان مشهورا على الوجه الاول لانه حد افلاطن مكانه قال ان المضاف الحقيقي
هو الذي ليس له وجه الا على الوجه الذي انتم تسمونه مضافا فان كان له وجه في الوجه غير ما تسمونه مضافا فليس مضافا حقيقيا
بل شيا عارضا له المضاف الحقيقي ومن خواص المضاف انهما معا في الوجود ومتكافيان في لزوم الوجود وارتفاعه ويعكس كل واحد
منهما على الاخر في اللزوم فانه ما لم يكن ابن لم يكن اب معا في الوجود ومتكافيان في الوجود وكذلك هذا الجار لذلك فذاك جار لهذا
وانما عرف الاخر فان عرف الراس على الاطلاق عرف انه لذي راس على الاطلاق وان عرف انه راس مراد هذا الراس عرف ما هو له الراس
بالتفصيل واما الراس المقطوع واليد المقطوعة فانما يدعو راسا باشتراك الاسم لا الكيفية وقد زالت الاضافة التي كانت لهما بالاتصال
وبقيا جوهرين وذلك لانهما كانا من المضاف بالوجه الاول واما المضاف الحقيقي الذي الوجه له ان يكون مضافا فانه لا يمكن بحال من
الاحوال ان يعرف احدهما كيف كان بالتفصيل الا عرف الاخر وانه وان كان الاب قبل الابن والمحسوس قبل الحس والمعلوم قبل العقل

مثل

6

فليس ذلك قادحا في قولنا ان المتضايفين معا وذلك ان الابن متقدم ابوه وهو بالقوة اب لا بالفعل وكذلك ذات المحسوس متقدم الحس وهو محسوس بالقوة
لا بالفعل وكذلك العقل على ان هذه المضافات من الوجه الاول لا من الوجه الثاني وكذلك العلة والمعلول هما معا في الوجود والعلة متقدم
ذاتا لانها بذاتها ليست بمضاف بل عرضت له الاضافة ومما ينبغي ان تعتبر في الاضافات بالوجه الاول حال صحة الاضافة فيقال
الراس راس لذي الراس لا للحيوان والجناح جناح لذي الجناح لا للطائر والسكان سكان لذي السكان لا للسفينة وهذا انما
يصعب فيما ليس لكلا المتضايفين اسم والقانون في هذا ان توضع المقالة التي تنسب اليها الاضافة مثلا ان الجناح ينسب اضافة الى
الطائر والى ذي الراس فما كان رفعه مع وضع الثاني لا يرفع المضاف او وضعه مع رفع الثاني لا يضع المضاف بالاضافة اليه بالعرض
لا بالذات وما كان رفعه رفع المضاف فان وضع غيره او وضعه يضع المضاف وان رفع غيره فهو الذي اليه الاضافة بالذات مثل ان
ذا الجناح اذا وضع لزم الجناح وان رفع ارتفع وان رفع ذو الجناح بطل الجناح وان وضع ما وضع والامر في الطائر وفي ذي الراس
بالضد ومن شان المضاف ان يعرض للمقولات العشر كلها اما في الجوهر كالاب والابن واما في الكم المتصل فكالعظيم والصغير
وفي الكم المنفصل كالقليل والكثير وفي الكيف كالاحر والابرد وفي المضاف كالاقرب والابعد وفي متى كالمتقدم والمتاخر
وفي الوضع كالاشد انتصابا والاشد انحناء وفي الملك كالاكسى والاعرى وفي الفعل كالاقطع والاجزم وفي الانفعال
كالاقبل للانقطاع فما كان يقع في مقولة تقبل التضاد والتقابل الاشد فهو يقبل ذلك فانه لما كان الحرارة ضد البرد صار من
باب الكيف وتقبل الاشد والاضعف كان الاحر ضد الابرد والاحر احر من الاحر والابرد ابرد من الابرد وجميع هذا من المضاف
بالوجه الاول

## في الكيف

يقال كيف للشي الذي له كيفية ويقال كيفية لنفس الكيفية وهي كل هيئة قارة لا توجب تصورها
تصور شي خارج عنها وعن حاملها ولا نسبة ولا قسمة في اجزاء حاملها فهذه هي الكيفية وبهذا كان عن سؤال كيف الشي فيفارق
المضاف واين ومتى والملك بانها لا توجب نسبة الى شي اخر ويفارق الكم بانها لا توجب قسمة والوضع بانها لا توجب نسبة واقعة في
اجزاء ان يفعل وان ينفعل بانها هيئة قارة وانواعها اربعة الاول نوع يختص بكون النفس وذلك انها اما ان يكون في نفس او في
ذي نفس فما كان منها سريع الزوال مثل الظن الضعيف والغضب من الحليم فانه يسمى حالا وما كان منها بطي الزوال مثل علم اليقين
وعقد الكفر والاخلاق المتمكنة والعادات والامراض المزمنة فيسمى ملكات والنوع الثاني هو تهيؤ الجسم لان ينفعل وقبول
اثرما فان كان تهيؤا سهلا يسمى قوة طبيعية وما كان تهيؤا الى المقاومة وبطوء الانفعال يسمى قوة طبيعية مثل القوة المصحة
ومثل الوزن المراضية والنوع الثالث هي الكيفيات المحسوسة في ظاهر الاجسام بذاتها مثل الالوان والطعوم والروايح وما اشبه ذلك
فما كان منها ثابتا سمي كيفيات انفعاليات مثل حلاوة العسل وحمرة الورد وسمي انفعاليات على وجهين اما الذي يقع جمعها فلان الحواس
تنفعل عن جميعها واما الذي يخص بعضها فلانها حادثة عن انفعالات في اصل الخلقة كحلاوة العسل وصفرة المصفار خلقة او بعد ذلك
كملوحة ماء البحر وصفرة من به سوء مزاج في الكبد وما كان منها سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل لا يسمى انفعاليات لانها انفعالات في
انفسها بالحقيقة ولكن على سبيل الاستعارة والمجاز لكثرة الانفعالات التي تعرض لحاملها اذ يوجد فيها انفعال وجودها وانتفائه عن قليل
ان يكون ههنا انسان كان صاحب حال وملكة والنوع الرابع كيفيات تختص بالكميات مثل الاستقامة والاستدارة للخط والاشكال للسطح و
الجسم والزوجية والفردية للعدد وللاشكال فقط خواص انها لا تقبل الاشتداد والانتقاص ولا لها اضداد لانها مشتقة من الاجسام
واما الانواع الاخر فقد يقع فيها التضاد والتنقص والاشتداد ولا ينبغي ان يشكل عليك ان اشياء من المضاف عددناها في مقولة

الكيف مثل العلم فان العلم علم بمعلوم ومثل الملكة والخلق فانه خلق على كل شيء ولا ايضا ان يظن ما ظنه قوم من ضعفاء النظر ان شيئا واحدا
يجوز ان يكون في مقولتين بالذات بل يجب ان يعلم ان العلم والخلق وما اشبههما ليس من المضاف الحقيقي بل كيفية يلزمها الاضافة فلا تنازع
البتة فهي من المضاف بالوجه الاول الذي ذكرنا وذلك الوجه ليس بمقولة وللعلم وجه بذاته من جهة ما هو هيئة للنفس وكذلك للخلق
ويدلك على ذلك انواع العلم مثل النحو وانواع الخلق مثل الشجاعة فانها ليست بانفسها الا بالاضافة الا ان يجعل النحو علما
فيقال هو علم بكذا فيكون من المضاف لكونه على طبيعة جنسه وكذلك اذا قيل ان الشجاعة خلق على شيء فيكون من المضاف
لكونه على طبيعة جنسه ولو كان العلم والخلق بالحقيقة من المضاف لكانت انواعه لا تعقل بذاتها وبنوعيتها الا مضافة
فقد كنا بينا ان كل ما له ماهية وحده غير مضاف فليس بمضاف بالذات وكنا جعلنا هذا قانونا هكذا ينبغي ان تفهم هذا الفصل
في الاين الاين ليس هو المكان ولا المتمكن بل النسبة الى المكان وهو كونه في مكانه كقولنا في السوق وفي المدينة وقد يقع في
الاين التضاد مثل الاعلى والاسفل في متى ان متى لا الزمن ولا الزمني بل النسبة الى الزمان في الوضع الوضع
هو كون اجزاء الجسم ذوات نسبة لبعضها الى البعض في الجهات المختلفة حتى يكون جزء موضوعا في جهة وجزء موضوعا في جهة
اخرى واذا كان الجسم في المكان فوضعه هيئة بنسبة اجزائه الى اجزاء مكانه فتلك النسبة للاجزاء اضافة وللكل وضع وهذا
مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والجثو والركوع وما اشبه ذلك في مقولة له اما انا فلا نعرف هذه المقولة
حق المعرفة وذلك لان قولنا له كم وله كيف وله مضاف كقولنا له ابن وله جوهر جاه كقولنا له ثوب او جاه لبعضه كقولنا
خاتم او كمصورية كقولنا للدن شراب يقع عليها لفظة له لا بالتواطؤ ولكن بالاسم والتشكيك وابعد من ذلك ان وقع لفظ
الشيء في الشيء او في الشيء على ما يقع فان لم يكن تلك جنسا لعدة منها التواطؤ المخصص بما بعد مقولة البعض ذلك واما ان حصل لها
انه مقولة له يدل على نسبة الجسم الى شامل اياه وينتقل بانتقاله معه مثل التلبس والتسلح والتنعل لم يكن لهذا المعنى القدر الذي
يجعل في عداد المقولات وان كان ان التشكيك يزول وهذا ما اعرفه في هذه المقولة في ان يفعل وان ينفعل اذا توهمت
في الجسم هيئة غير قارة بل لا تزال تحدث منها شيء ويبطل شيء كان منه بذلك الى حد ما فسمي تلك الهيئة انفعالا واذا توهمت شيئا
مباينا بالذات له مثل تلك الهيئة لكن تلك الهيئة انما تحدث في حاله على هذا الباب وما هو فيه يسمى حالة هذا المباين فعلا والانفعال
يقبل الاشد والاضعف لان ما فيه الانفعال يقبل ذلك مثل التسخن والتبرد يقبل ذلك ولان الحرارة والرقة يقبل ذلك وقد يعرض
في الانفعال تضاد بسبب تضاد ما الانفعال فيه فان التبيض ضد التسود لان البياض ضد السواد في الحركة الحركة
هي مقولة ان ينفعل سواء من الحركة ما يقع في الجوهر مثل ما يكون النطفة انسانا ومثل فساد الجوهر مثل موت الانسان ومنه ما هو
في الكيف ويسمى الاستحالة مثل التبيض والتسود والتسخن والتبرد ومنه ما هو في الكم فالآخذ منه الى الزيادة ان كان بدخول زائد
عليه يسمى نموا وان كان بانبساط جوهره لا عن زيادة يسمى تخلخلا واما الآخذ منه الى النقصان فان كان تحللا اجزاء يسمى ذبولا وان
كان من غير تحلل جزء يسمى تكاثفا ومنها ما في المكان ويسمى نقلة وهو ان يأخذ الجسم في مفارقة مكانه بالكلية الى مكان آخر وعندي
ان للحركة نوعا خاصا وهي الحركة في الوضع كحركة الجسم على مركزه مستديرا فان هذه الحركة كيف يكون مكانية وربما كانت لا في
مكان واذا كانت في مكان لم تفارق المتمكن مكانه بالكلية بل تثبت فيه وانما يفارق اجزاؤه اجزاء مكانه فيتبدل اجزاؤه لنسبة

الى

٧

الى اجزاء مكانه وهذا هو الوضع في المتقدم والمتأخر يقال هذا على وجوه خمسة متقدم بالطبع الكلي اذا رفع ارتفع شيء ثاني ليس مما هو
اذا وضع وضع ذلك الشيء اثنا واما ذلك الشيء الثاني فليس لا بالقدر مثل الواحد والاثنين ويقال متقدم في الزمان وهو في الماضي ما
ابعد من الآن وفي المستقبل ما هو اقرب الى الآن ويقال متقدم في المرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ محدود فيكون بالطبع
مثل الاجناس والانواع المتوسطة بين الجوهر وبين الانسان فانك اذا فرضت المبدأ هو الجوهر كان اول الاجسام ثم الحيوان وان
فرضت الانسان مبدأ كان اولا الحيوان ثم الجسم ومن ذلك في الوضع مثل الصفوف بعضها الى بعض فان الاقرب منها الى القبلة
وهو مبدأ موضوع بالوضع يقال انه قبل ويمكن ان يعكس فلا يجعل القياس الى القبلة بل الى الشيء في خلف للقبلة في الجهة ويقال
متقدم في الشرف كما يقال ان ابا بكر قبل عمر وكذلك المتقدم في المعلم كقولنا ان علم الاخلاق قبل المنطق ويقال متقدم بالعلية
مثل ان يكون الشيء في نفسه موجودا علة لكونه بحيث تصدق العقل لوجه وهما معا في الزمان لكن لوجه الامر في نفسه تقدما بالذات
على كون القول بوجه صادق لان العقل لا يستحيل ان يتعلق الشيء انما كان موجودا لان القول بالوجود عليه صادق
بل كان الشيء اولا موجودا حتى صار القول بوجه صادقا لان ذات العلة غير مستفادة من ذات المعلول في الوجه لشيء
وان كانا معا في الامتحان والزمان وربما تفق ان يكون للزمان للعلة مع تقدمها العلي تقدم بالزمان او بالطبع واذا عرفت
المتقدم عرفت المتأخر في معا يقال معا للمتكافئين في لزوم الوجود مثل الانواع التي تحت جنس واحد ويقال معا في الزمان ويقال
معا في المرتبة بالطبع والوضع جميعا ويقال معا في الشرف والعلية والمعلولية في المتقابلات المتقابلان
هما اللذان لا يمكن ان يكونا من جهة واحدة في شيء واحد في زمان واحد معا وقسمها التعليم في هذا الكتاب قسمة على وجه يكون
اسهل للمتعلم اما القسمة بعدها على ما ينبغي واما حدوده فان فيها ما يقع خللا انما الغرض مساهلة المتعلم وليس على الوجه الحقيقي
فمن هذه الاقسام السالبة والموجبة وينبغي ان تفهم هذا التقسيم على ما اقول انه يعني بالايجاب وجها اي معنى كان سواء كان لا وجه مما
باعتبار وجوده في نفسه او وجه لغيره وبالسلب لا وجه اي معنى كان سواء كان لا وجه في ذاته او في غيره وسواء كان باعتبار الامر
في نفسه او باعتبار كونه مقولا وحكاية فانه ليس يعني بهذا نحو تقابل السلب والايجاب تقابل قولك الانسان ليس بانسان
بل تقابل الوجودية واللاوجودية ولكن بنسبة التقابل الى القول لان اللاوجودية في العقل وفي الضمير لا معنى واما في الوجود فانه
اللاوجودية لا معنى له وكذلك جميع ما يقال على معنى السلب ولو كان السلوب توجب معنى لكان الانسان له معان بلا نهاية لانه ليس
بفرس ولا ثور ولا مثلث ولا اشياء بلا نهاية ولكن هذه اعتبارات عقلية ولها اعتبارات لفظية وليس لها في الوجود ذوات
حقيقية فهذا يجب ان يفهم تقابل الايجاب والسلب ويحمل الوجودية واللاوجودية وان كان ليس فيها صدق ولا كذب من هذه الجملة
والقسم الثاني من المتقابلات المتضايفان وقد قلنا فيهما ما قلنا والقسم الثالث المتضادان ويجب ان يعلم انه يعني في هذا الكتاب
بالمتضادين غير ما يعني بهما في العلوم وذلك انه لما كان العرف والعادة قد جريا في استعمال لفظ التضاد على اشياء هي بالحقيقة ليست
متضادة التضاد المعتبر الذي يذكر في العلوم وان كان يتكلف تعريف ذلك في المدخل يؤدي الى الاجحاف بالمتعلمين طلب معنى جامع
للمتضادات الحقيقية والمشهورة واوقع اسم التضاد على ذلك حتى جعل الزوج والفرد من الاضداد والخير والشر من الاضداد

وليست هذه بامثلة حقيقية فاما الزوج والفرد فقد بينا ذلك فيهما فالتقابل بينهما تقابل السلب والايجاب البسيط الذي ذكرناه فان الزوج
عدد ينقسم بمتساويين والفرد عدد لا ينقسم بمتساويين والعددان لا يتضادان والمنقسم بمتساويين واللامنقسم بمتساويين تقابلهما السلب
والايجاب وانما اتفق ان احد موضوع وهو العدد وقرن به محمول وجودي اي به وهو المنقسم بمتساويين ومسلوب واحد مع سلبه مسلوب
آخر فوهم الجمهور لوجه الاثنين وامتناع اجتماع الثلاثة انهما متضادان وقد يجوز ان يقال ان التقابل بينهما تقابل الواحد والعادم
والتقابل بين الزوجية والفردية تقابل الوجه والعدم وان صرنا في العدم قد يطابق هذا السلب على جهته في بعد واما الخير والشر
فامثالها هو الخيرات والشرور ذاتات وسنبين في العلوم والامثلة الحقيقية لكل واحد ذات فلنعرف الآن التضاد
انه على اي معنى يقال في هذا الكتاب وانه على اي معنى يقال في العلوم فنقول انه يعنى ههنا بالمتضادين كل شيئين متقابلين من شانهما
ان يتعاقبا على الموضوع ان لم يكن احدهما لازما له وبينهما غاية الخلاف الممكن في جنسهما فيكون اذن الحركة والسكون والنور والظلمة
والصحة والمرض والزوج والفرد وجميع هذه الاشياء مثالا لاضداده واما في العلوم فان المتضادين هما ذاتان وجوديان بينهما غاية
الخلاف ومن شانهما ان يتعاقبا على جنسهما القريب واحد فلا يكون الحركة والسكون بمتضادين بل احدهما ذات والآخر عدم ذات و
كذلك النور ذات والظلمة عدم والزوج ذات مع وصف والفرد ذات مع ذلك الوصف والزوجية معنى والفردية لا ذلك المعنى فاذا
كان كذلك فقد ينبغي ان ناخذ هذا البيان على سبيل المساهلة واما القسم الرابع فهو تقابل العدم والملكة ويستعمل ههنا على معنى
غير ما يستعمل في العلوم وذلك انه يعني بالملكة ههنا كل معنى وجودي في مادة ما متهيئة لقبوله ويعني بالعدم ارتفاع هذا المعنى عن هذه المادة
في الوقت الذي من شانه ان يكون لها مع ارتفاع التهيؤ مثل الاذن والدرد فان الادرد هو الذي عدم الاسنان في الوقت
الذي يجوز ان يكون له اسنان مع عدم التهيؤ حتى لا يكون له سن وكذلك العمى للبصر والصلع للشعر فيكون الملكة قد تستحيل الى العدم والعدم
لا يستحيل الى الملكة واما العدم في العلوم فيقال لعدم كل معنى وجودي يكون لشيء ما كان جنسا او نوعا او كيفما اما الذي بحسب الجنس فكالعجمة
التي هي عدم النطق وكالانوثية التي هي عدم الذكورة واما الذي بحسب النوع فكعدم اللحية للمراة واما في شخصه فمن ذلك ما هو قبل وقت
كونه مثل المرد فانه عدم اللحية قبل كونها ومنه ما هو في وقته مثل انتثار الشعر لمن ذلك طبعه مثل الشعر سبب ومن ذلك ما لا يجيء
مثل ان العمى لا سمه والتنيز فجعل بعض هذه في هذا الكتاب من جملة المتضادات وبعضها داخلة في الايجاب والسلب
واذ بينا هذا فلنفرق بين هذه المتقابلات الاربع بحسب هذا الكتاب لا بحسب التحقيق فنقول ان المتقابل في الايجاب والسلب يفارق
سائر المتقابلات بانها قولية لا وجودية واذا نقل الى الحكم والقضية كان احدهما صادقا لا محالة والآخر كاذبا سواء كان الموضوع
موجودا او معدوما واما سائر ذلك فقد يجوز ان يكذبا جميعا اذا نقلا الى الحكم والقضية مثال ذلك زيد فلان بن فلان وهذا من
المعنى فيجوز ان يكذبا معا واما المتضادات التي لهما اوساط مسماة باسم حقيقية كالفاتر بين الحار والبارد وكالاغبر بين الاسود و
الابيض والمسماة بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جاير فان الموضوع عند الواسطة يكذب عليه الطرفان وان كان احد الطرفين
ضروريا فعند عدم الموضوع وسواء كان حيوانا يكذب عليه الطرفان جميعا واما في الايجاب والسلب فان الطرفين احدهما صادق
والآخر كاذب في وقت الوجود والعدم وان كان لا واسطة هناك فالموضوع لا يخلو من احدهما موجودا واما معدوما فيخلو عنهما جميعا
ويكذبان عليه وفي الايجاب والسلب فقد يجب الصدق في احدهما والكذب على احدهما في حال الوجود والعدم واما الذي بين

الايجاب



الايجاب والسلب والعدم والملكة اذا جعلا قولا وقضية لان العدم والملكة يكذبان قبل حلول الوقت وان وجد الموضوع فان الجرو العرمع
لا اعمى ولا بصير ويكذبان جميعا عند عدم الموضوع فان الميت لا اعمى ولا بصير واما الفرق بين المضافين وسائر ذلك فان المضاف
كل واحد منهما مقول بالقياس الى الآخر ووجه كل واحد منهما وعدمه هو مع وجه الآخر وعدمه وليس في الاشياء غيره واما الفرق بين
المتضادات وبين سائرها فبان المتضادين قد يكون بينهما واسطة ينتقل اليها الطرفان وليس ذلك لغيرها مثل العدم والملكة
فلا واسطة بينهما ينتقلان اليها واذا كان وقت وجه الطرفين جاز ان لا يكونا بل الوسط وفي العدم والملكة فلابد من احدهما
في الوقت وفي التضاد اما ان يكون احدهما ضروريا بالطبع للموضوع واما ان لا يكون بل انهما كان جاز الانتقال من احدهما الى الآخر ان
لا يجوز في الملكة الى العدم ولا يجوز من العدم الى الملكة واذا لم يكن بين الضدين واسطة وجب احدهما للموضوع في كل وقت
واما العدم والملكة فليس يجب ان يكون احدهما في كل وقت فهذا هو الفرق بين تقابل التضاد وتقابل العدم والملكة يجب
ويلزم من ذلك ان كل متقابلين فاما ان يكون موضوعهما واحدا بالجنس كالزوج والفرد وموضوعهما العدد واما واحدا بالنوع مثل
التقابل بين الرجل والمراة كالذكورة والانوثة في الحيوان واما الكيف كالجور والعدل في كيفية النفس والمتضادان اما ان
يكونا في جنس واحد مثل السواد والبياض في اللون واما ان يكونا في جنسين متضادين كالعفة والفجور في الفضيلة والرذيلة
واما ان يكونا جنسين بانفسهما كالخير والشر وضد الواحد واحد فان ظن ان العفة لا تضاد احد الطرفين الا من جهة ما يجتمعان فيه
وهو انهما رذيلة والعفة فضيلة واما الطرفان فمتضادان لاجل انهما في غاية الخلاف واحدهما زيادة والآخر نقصان فيكون ان
الواحد فيهما من جهة واحدة الا ضد الواحد واما الفرق بين تقابل التضاد على الوجه الحقيقي وبين تقابل العدم والملكة ان الضدين
ذاتان متعاقبان على موضوع او هيولى وليس ولا واحد منهما نفس ارتفاع الآخر بل ذات تعقب ارتفاع الآخر او توجب ارتفاع
الآخر ولكل واحد منهما علة موجبة غير الاخرى بالذات واما في العدم والملكة فالملكة تحتاج الى العلة وجودية كهي والملكة ذات
واما العدم فهو ارتفاع تلك الملكة فقط لزوال علتها وغيبتها فقط فيكون علة العدم زوال علة الملكة والشيء الواحد يكون
علة لهما جميعا لكنه اذا حضر كان علة للملكة واذا غاب كان علة للعدم كالشمس فانها اذا طلعت كانت علة لاشراق الجو واذا
غابت كانت علة لاظلام الجو وكان بين الفرسية واللافرسية تقابلا فكذلك بين الفرس واللافرس تقابل ومن هذه الجهة تقابل الزوج
والفرد الا ان للزوج والفرد لكل جانب اسم موضوع والسلب سلب ما من شانه ان يكون للجنس وهو في اقسام العدم وكان
بين السواد والبياض تقابلا فكذلك بين الابيض والاسود وكان بين العمى والبصر تقابلا فكذلك بين الاعمى والبصير لكن الاول والتقابل
الذي بالذات هو الذي ليس فيه الموضوع واذا اخذ فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثاني وعارضا لا اوليا   تم كتاب المقولات

ومعنى ليتوديس في **كتاب العبارة** وهو باريرمينياس الكتابة دالة وضعية ممثلة بحسب الاوضاع على حروف (وتصورات النفس)
الكلام والالفاظ واللفظ دالة وضعية ممثلة بحسب الاوضاع على تصورات النفس دالة غير وضعية بل غريزية فهي متفقة في الدلالة
على اعيان الاشياء فاعيان الاشياء مدلول عليها غير دالة والكتابة دالة غير مدلول عليها والاعيان والتصورات لا تختلف
والكتابة والالفاظ تختلف ○ في الاسم الاسم لفظ مفرد دال على معنى من غير ان يدل على الزمان المحصل الذي وقع فيه ذلك
المعنى كقولنا زيد وانت وان شئت قلت ان الاسم صوت دال بتواطؤ اي بالاتفاق لا بالطبع في المصوت ولا بالطبع في الصوت

وليس له جزء

ما شئ منه بجزء دلالة على ذاته ومن جزء دلالة جزء منه على شئ في معناه ولا كان قولنا عبد الله وعبد الملك مؤلفة
فان عبد الله ان اريد به الدلالة على صفة التقى بانه عبد الله فليس اسما لكنه بل وصفان ركب فيه جزء ولا هو اسما
واحد بل هو في الحقيقة اسم مركب وقول كاسم قولي راى الحجارة وضارب زيد واما ان عنيت بقولك عبد الله لقب ذات زيد
فلا عبد ولا الله يدلان على جزء من معناه والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالمحصل كقولك عالم وجاهل وبصير واعمى وغير
المحصل كقولك لا رجل ولا فرس ولا عالم ولا بصير وهو لفظ يدل على ما هو دليل عليه سلب ما ليس هو والاسم منه قائم ومنه
معرف والقائم هو الذي لم يتغير عن بنائه الاصلي بلحوق لاحق من الصوت ومن الاعراب والمعرف ما تغير عن بنائه
الاصل بلحوق لاحق من الصوت ومن الاعراب بغير ذلك كما لغات كثيرة ما في شانه ان يلحقه فانك اذا قلت زيد فمحرر ببنيته
لحوق حرف به واما في اللغة اليونانية فكان اعتباره بامكان لحوق الكلم الزمانية ولا امكانه مثل كان ويكون
وعسى هذا قريب من لغة العرب في الكلمة وهي التي تسمى عند العرب الفعل الكلمة لفظ مفرد دال على
معنى وعلى وجه ذلك المعنى لموضوع غير معين في زمان معين من الازمنة الثلثة كقولك ضرب فانه لفظ مفرد يدل على ضرب
وعلى ضارب غير معين ولا مصرح به وعلى نسبة الضرب اليه وكون تلك النسبة في زمان ماض والكلمة قد تكون ايضا محصلة
كقولنا صح وغير محصلة كقولنا لا صح ولا صح وقد تكون قائمة ومتصرفة والقائمة هي التي تدل على الزمان الحاضر وليس في لغة
العرب كلمة قائمة واما ما يظن ان ضاربا وقائما كلمة قائمة هو خطأ بل هو اسم مشتق يدل على معنى وموضوع غير مصرح به ونسبته
لمعنى الى الموضوع ولكن لا يدل على المعنى الرابع وهو الزمان واما الكلمة المعرفة وهي الدالة على احد الزمانين اللذين عن جنبتي
الحاضر كقولنا ضرب يضرب في الاداة الاداة لفظ مفرد لا تدل وحدها على معنى مستقل بنفسه ولا يصلح ان يضم اليه
معنى آخر واحد فيحصل منه صدقا او كذبا كقولنا في وعلى فان في وعلى لا يصلح ان يحصل منه ومن لفظ مفرد صدق ولا كذب
في القول القول كل لفظ مؤلف يدل جزء معناه على جزء من الكل ومنه ما تاليف اجزائه تاليف اشتراط وتقييد كقولنا
الحيوان الناطق المايت ومنه ما تاليف اجزائه ليس كذلك والفرق بينهما ان الاول في حد لفظ مفرد والثاني ليس كذلك ولما كان كل
كلام اما جازما او اما اعطاء واما طلب والاعطاء اعلام بالفعل او ما في قوة الاعلام والطلب اما طلب قول واما طلب فعل و
الاعلام بالفعل هو الاخبار ويدخله الصدق والكذب وما في قوة ما ليس اخبارا صريحا ولكن يلزمه الاخبار مثل التعجب والتمني والترجي
وطلب الفعل اما من دونك وهو امر ونهي او من مساويك وهو التماس ومسألة واما ممن فوقك وهو دعاء وتضرع والدعاء
في معنى هذه الوجوه واما طلب القول فهو الاستفهام فهذه اقسام القول والغرض في هذا الكتاب منها هو الخبر ويسمى القول
في الخبر الخبر يسمى قولا جازما فمنه قول جازم بسيط ويسمى حمليا ومنه قول جازم مركب من رباط ويسمى شرطيا فالحملي هو كل قول يمكن ان
يكون صادقا او يكون كاذبا ولا ينحل الى اجزاء يمكن ان يكون كل واحد منها صادقا او كاذبا بل اجزاؤه الذاتية من جهة ما هو خبر
اما الفاظ مفردة واما مؤلفة قوتها قوة المفردة ومثال الحملي قولنا الانسان حيوان وقولنا الحيوان الناطق المايت جسم ذو نفس
حساس متحرك بالارادة واما الشرطي فهو الذي انما صار قولا جازما واحدا برباط وداخل على اجزائه التي هي بانفسها اقوال جازمة لها ايضا
فاما ان يكون الرباط يربط بينها على سبيل التلازم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او على سبيل التعاند كقولنا اما ان يكون





هذا العدد فردا واما ان يكون هذا العدد زوجا فانك اذا حذفت من الاول رباط الشرط واجزاء بقي قولان جازمان احدهما الشمس طالعة والثاني
النهار موجود واذا حذفت من الثانية رباط التعاند والشرط بقي قولان جازمان كقولك هذا العدد زوج هذا العدد فرد فاذن
الجازم البسيط هو الحملي اذا عنيت بالبسيط آخر ما ينتهي اليه في جنس ما في اذا حلل مرة اخرى خرج عن ذلك الجنس وعنيت بالبسيط
الواحد الذي لا ينقسم في الباب الذي هو فيه او عنيت بالبسيط ما يقال بالقياس الى المركب فيكون على هذا الوجه ايضا الحملي قولا جازما
بسيطا لانه اول جازم يتركب عنه جازم كان الاجسام البسيطة اول اجسام يتركب عنها اجسام ثم الايجاب في الحملية متقدم بالطبع على السلب
لانه اقل اجزاء من اجزاء السلب لان اجزاء السلب موجبة فيها اجزاء الايجاب وللسلب زيادة ولما كان البسيط قد يتاخر لانه اقل عددا
عدد شئ آخر فهو بالقياس اليه بسيط ونعني بالايجاب الحكم بوجود شئ لشئ فيكون اجزاؤه المعقولة ثلثة شيء وثبوته والوجه بينهما فالمحكوم
له يسمى موضوعا والمحكوم به يسمى محمولا وتلك النسبة ربما دل عليها بلفظ كقولنا زيد هو بصير وربما اضمرت ودل عليها بحركات اللفظ في زمان
ونسبة الاعراب وحذف الواصل كقولنا زيد بصير وفي اللغة اليونانية فانما كانت الدلالة على هذه النسبة بالكلمات الوجودية الزمانية
المشتقة من الكون والوجه وليس لذلك بضروري فان الشئ قد يحكم عليه بحكم غير زماني كقولنا الله حي ولكن قد كان يستعمل في هذا
الموضع كلمة تدل على الزمان الحاضر نحو اجزاء الايجاب من جهة ما هو ايجاب واما اجزاء الايجاب من جهة ما هو ايجاب واما اجزاء
السلب ونعني بالسلب الحكم بسلب شئ عن شئ موضوع ومحمول ونسبة وجود ورفعها كقولك زيد ليس هو قائما فالقول الجازم البسيط من الوجوه
كلها هو الايجاب وانما يكون الايجاب واحدا اذا كان الموضوع واحدا بالمعنى والمحمول واحدا بالمعنى والنسبة واحدة بالمعنى واما اذا كان
واحدا باللفظ فليس الايجاب واحدا بل هو اما اكثر من واحد واما غير مفهوم كقولك العين جسم فانك اذا عنيت بقولك العين جميع الاعين
واحدا بل جميع العين كانك قلت آلة البصر جسم وينبوع الماء جسم وقرص الشمس جسم وهذه ايجابات كثيرة فان طلبت ان يوجد من هذه المعاني
بحسب دلالة هذا اللفظ موضوعا واحدا فقد خرجت الى غير المفهوم وكذلك ان وقع هذا في جانب المحمول وكذا هو ان نظر في السلب ايضا
فانه لا يكون سلبا واحدا الا بهذه الشرائط والسلب الواحد يقابل الايجاب الواحد وكذا هو بسبب التناقض والتناقض هو تقابل
الايجاب والسلب المتفقين في معنى الموضوع والمحمول والنسبة بحيث يلزم عنهما لذاتهما ان يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا فيجب ان يكون الموضوع
فيهما واحدا بعينه ان كان كلا او جزءا فذلك بعينه والمحمول واحدا بعينه وان كان بالفعل او بالقوة او مضافا الى شئ او من جهة دون
جهة فيجب ان يكون ذلك فيهما واحدا بعينه وان يكون زمان النسبة ومكانها واحدا بعينه فيكون ح السلب سلبا للايجاب وبعد هذا ففي
ذكر ما ينبغي ان نراعيه بعد وان موضوع الايجاب والسلب وبالجملة القول الجازم الذي يسمى قضية فاما ان يكون فردا كقضايا لا يمكن
ان يعقل معناه لكثيرين كقولنا زيد بصير وزيد ليس بصير فيكفي في التناقض ما ذكرنا واما ان كان الموضوع كليا وهو الذي يمكن ان يعقل
معناه لكثيرين فلا يكفي ما ذكرناه فلنفصل اولا اقسام القضايا الكلية الموضوع فنقول لا يخلو اما ان يكون الموضوع فيها كليا والحكم كليا
او الموضوع كليا والحكم جزئيا او الموضوع كليا والحكم مهملا غير مبين انه كلي او جزئي واعني بقولي الحكم الكلي كل ايجاب او سلب بين فيه ان الموضوع
كله كقولنا كل انسان حيوان او لا واحد من الناس حجر واعني بقولي الحكم الجزئي ان يكون بين ان السلب او الايجاب في بعض الموضوع
فقيل بعض الناس كاتب ليس بعض الناس كاتبا او ليس كل الناس كاتبا فان قوتهما واحدة ما هما الا لن يكون بعض الناس فاني بقولي
الحكم المهمل ان يكون قد حكم بايجاب او سلب من غير تعرض لذكر عموم او خصوص كقولنا الانسان ابيض الانسان ليس بابيض وكل قضية كلية الموضوع

وكل قضية

تسمى محصورة وهي اما موجبة او سالبة وكل قضية كلية الموضوع لم يتعرض فيها لبيان كمية الحكم تسمى مهملة وهي اما موجبة واما سالبة
كلية الموضوع وقد بين فيها كمية الحكم من عمومه وخصوصه حتى عرف ان الايجاب والسلب في الكل او البعض من الموضوع تسمى محصورة
واللفظ الذي به البيان يسمى سورا فالمحصورات اربع كلية موجبة وسورها كل وكلية سالبة وسورها لا واحد ولا شيء وجزئية موجبة
وسورها ليس بعض او ليس كل وقد يتوهم في الاهمال حصر حتى اذا قيل الانسان ابيض حسب معناه كل انسان ابيض واذا قلنا الانسان
ليس بابيض حسب انه لا واحد من الناس بابيض وليس كذلك فان قولنا كل انسان ابيض معناه كل واحد مما هو انسان ابيض فان عني
بالالف واللام الذي في الانسان هذا المعنى لم تكن القضية مهملة بل محصورة وسورها منفصل ويكون كذب اللغة لا يجب المعتدل
ثم اما ان يكون لغة العرب يعني عن استعمال المهملات ام او يكون الالف واللام في المهمل لا يدل به على عموم الحكم على تعيين
الطبيعة المحكوم عليها فانا اذا اعتبرنا معنى الانسان فقط ومعنى الانسان من جهة ما هو معنى الانسان لا يجب ان يكون كليا عاما بالفعل
لجميع جزئياته والا لما كان الشخص واحد ايضا مختصا لشخص واحد والا لما كان غير انسان فاذن الانسان بنفسه معنى موضوع
لاعتبارين احدهما يصير بالفعل كليا والاخر يصير جزئيا فاذا اورد الحكم عليه من غير ان اعتبر فيه احد الاعتبارين بالفعل لم يجب
ان يكون ذلك الحكم خاصا ولا عاما لكنه ان كان عاما صدق الخاص وان كان خاصا لم يلزم صدق العام فالذي يكفي لصدق القضية
المهملة هو الحكم في البعض واما صدق الحكم في الكل فممكن ولهذا جعلت قوة المهملة قوة الجزئية المحصورة فان الجزئي يوجب صدقه ان
البعض ولا يمنع امكان الصدق في الكل فلتجر المهملات مجرى المحصورات الجزئية فيلزم من ذلك ان التناقض ان صح في الجزئيات صح في المهملات
والا فلا ولنعرف ان احوال المحصورات في المحصورات فلنتكلم حال الحكم في عمومه وخصوصه كمية القضية ولندع ان المحصورات
انما تتناقض بعد ان تحفظ الشرائط المذكورة بان تختلف في الكم والكيف معا وبيان ذلك ان كل حكم فاما ان يكون نسبة محموله الى موضوعه
في نفس نسبة واجبة كالحيوان للانسان او ممكنة كالكاتب للانسان او ممتنعة كالحجر للانسان ثم كذا المتغير في الكم اذا اختلف في الكيف
لا يجب ان يتساوى الصدق والكذب في كل مادة من هذه المواد وذلك لانهما يتساويان في الواجب والممتنع واما في الممكن فان الكلية
اذا كانت كلية كذبا جميعا كقولنا كل انسان كاتب ولا واحد من الناس بكاتب فلهذا يسمى هذا التقابل تضاد الا ان الضدين في الكيف
لا يجتمعان معا وقد يرتفعان معا وفي الجزئي قد يكذبان معا ولا الصدق بل معا كقولك زيد ابيض زيد اسود واما ان كانت الكلية جزئية
صدقا جميعا كقولنا بعض الناس كاتب ليس كل الناس كاتبا ولان الجزئي داخلة تحت الكلي فلهذا ان القضايا تسمى داخلة تحت
التضاد واما المتفقتان في الكمية المختلفتان في الكيفية فتسمى متداخلتين لان احداهما تحت الاخرى وان كانت الكلية ايجابا
تسميا متداخلتين كقولنا كل وبعض او في السلب تسميا متداخلتين في السلب كقولنا لا واحد ولا كل والمتداخلتان في الايجاب يصدقان
معا في الواجب ويكذبان معا في الممتنع ويصدق الجزئية منهما ويكذب الكلية في الممكن والمتداخلتان في السلب يكذبان في الواجب
ويصدقان في الممتنع والجزئية دون الكلية منهما تصدق في الممكن فقد بان ان المتضادين وما تحتهما والمتداخلات لا توجب لذاتها
اقتسام الصدق والكذب بل يجب الموافقة واذا اختلفت في الكمية والكيفية معا اقتسما لا محالة الصدق والكذب اما في الواجب فالصادق
منها الكلي الموجب والكاذب الجزئي السالب او الصادق الجزئي الموجب والكاذب الكلي السالب او الصادق الجزئي الموجب والكاذب
هو الكلي السالب الصادق الجزئي الموجب والكاذب هو الكلي السالب واما في الممكن فالصادق هو الجزئي الموجب دون الكلي
فاما في الممتنع فالصادق الجزئي السالب دون الكلي الموجب او الكلي السالب دون الجزئي الموجب فقد بان ان اختلاف النقيضين
في الكمية والكيفية بعد الشرائط يوجب اقتسام الصدق والكذب وهذا فانه اذا كان القول اوجب العموم واردت رفعه بحيث لا يحتمه الا

على

١٥

فيجب

على كونه او جب ورفعه من جهة ما هو عام لان رفعه رفعا عاما فان وضع خاصا فيجب ان يمنع الخصوص لا الحكم الى حكم آخر كلي كان فيه
ان يكون البعض كالكل البعض فقد بان من جميع هذا ان المهملات لا تتناقض والتناقض في المحصورات دايما وفي المخصوصات المتقابلة
وان من في كل مادة وفي المخصوصات المستقبلة في الواجب والممتنع بمعنى الصادق والكاذب من الطرفين واما في المادة الممكنة
المستقبلة فان المخصوصتين المتقابلتين وان كان لا يخرج الصدق والكذب من احدهما فانه لا يتعين ذلك في احدهما ولو كان الصادق
منهما قبل وجوده متميزا لكان واجبا لا ممكنا لانه اذا قال قايل فلان يكتب غدا وقال آخر فلان لا يكتب غدا وكان احد القولين
صادقا وهو قولنا مثلا فلان يكتب لم يكن الا يكتب فلان غدا فان لم يكتب فليس هذا القول صادقا وقد فرض صادقا فهذا خلف
هذا القول يرفع طبيعة الممكن ويبطل الاستعداد والتاهب لان الاستعداد ليس له احتياج بل لما يمكن ان لا يكون فان كان كذا
كان وان لم يكن كذا لم يكن واذا كان الشيء واجبا في نفسه ان يكون او لا يكون فما معنى الاستعداد له فانه ان كان يكون كان
وان لم يستعد له وان كان لا يكون لم يكن وان استعد له فحينئذ يكون قايل قال في هذا الشيء الذي يستعد له قبل وجوده بانه يكون فيصدق
او يكذب فان صدق كان الامر لا محالة وان استعد له ام ليس الامر تابعا للقول بل القول تابع للامر فلولا ان الامر متعين في نفسه وجودا
او عدما لما كان القول متعينا في نفسه صدقا او كذبا فاذن وان لم يقل قايل ذلك فالحكم بحاله ولكنا نعقل عقلا غير مردود ان
كثيرا من الاشياء يكون مبدأ الروية والفكرة والاستعداد فلو لم يكن ملكه الروية ونرى في الاشياء الطبيعية ما ليس احد الامرين فيه اولى
من الآخر مثل الثوب فليكن فيه ان يبقى لا محالة حتى يبلى بل ربما يسبق اليه التمزق ولا ايضا ان يسبق اليه التمزق بل قد يبقى الى البلى
فلا يكون احد الامرين اولى من الآخر ولان القول تابع للامر فليجب ان لا يكون احد القولين اصدق من الآخر نعم قد يكون في
بعض الاشياء احد طرفي الممكن اولى بالوجود واكثر وجودا فيكون ايضا احد طرفي النقيض فيه اولى بالصدق واكثر صدقا وكان في الاحوال
ان يكون بهو اولى ضرورة بل قد يكون الآخر فلذلك قد يكون في القول ان لا يصدق ما هو الاولى بالصدق بل الآخر وليس اذا قلنا اما ان
يكتب زيد او لا يكتب فكان هذا صادقا واجبا بالتركيب او كان القول بان احدهما صادق لا محالة على التركيب يجب ان يكون كذلك في
التفصيل فانه قد يخرج باشتراط التركيب ويخرج بالافراد فانا نقول ان وجهة زيد مزدوج وكذلك نقول وجه زيد فقد بان ان طرفي النقيض
في القضايا المخصوصة في المادة الممكنة وفي الحكم المستقبل وان كان لا بد من صدق احدهما وكذب الآخر فليس الصدق والكذب فيهما
بمتعين ○ في القضايا التي فيها عدول والتي ليس فيها عدول اعلم ان قولنا لا انسان وقولنا لا صحيح ليس بسلب لانه ليس فيه صدق
ولا كذب بل هو اسم غير محصل او كلمة غير محصلة ويجوز ان يفرض بدل ايهما شئت لفظا مفردا مهملا فيصلح اذن ان يفرض قولنا لا انسان
موضوعا او محمولا كما يصح في سائر الاسماء ونفرض قولنا لا صحيح محمولا كما يصح في سائر الكلمات فان فرضت قولنا لا انسان موضوعا فيجب
ان تعتقد ان لا انسان كشيء واحد فيدخل عليه الاسوار من غير تعرض له فنقول كل لا انسان ولا واحد من لا انسان وبعض لا انسان ولا كل لا انسان
فانك اذا نطقت لاعني هذا الموضع وقفت ما كنت لم تصح جملة قولك لا انسان موضوعا وان جعلت لا انسان محمولا فاعتقد ان لا والانسان
كل واحد منها جزء من المحمول لا المحمول نفسه فان اثبته على الموضوع فالقضية موجبة وان سلبته عن الموضوع فالقضية سالبة فاذا
دخلت رابطة موجبة كقولنا هو او يوجد او دخلت رابطة مع سلب كقولنا ليس هو او لا يوجد فلا تغير في المحمول شيئا بل مثل
الذي ليس يوجد لا انسان فانك اذا نطقت لا عن موضع لم يكن جملة قولك لا انسان محمولا فاذا اوجبت لا انسان
على الموضوع كانت القضية موجبة معدولة او موجبة متغيرة وان سلبت لا انسان عن الموضوع كانت القضية سالبة محصلة والفرق
بينهما ان سلب لا انسان يعم من المعدوم والموجود جميعا واما ايجاب لا انسان فلا يصح على المعدوم لان المعدوم يسلب عنه كل شيء ولا يوجب

عليه شيء فلهذا يصح ان يقول سقراط ليس الآن بعدل اذ هو ميت ولا يصح ان يقول سقراط هو الآن لا عدل ولستقصى ذلك في
كتاب انالوطيقا قال قوم ان المحمول اذا كان غير محصل فمعونة قوة العدمية وقال قوم بل المعدول اعم من العدمي مثاله اذا
قلنا هو غير بصير فهو اعم عند قوم من قولنا هو اعمى وعند قوم انه مساوله واما كون مثل او الا ليس من شرط المعدولة ان يكون في جميعه
العدمية فانا اذا قلنا هو غير اعمى او يوجد غير اعمى فان هذه القضية مع انها معدولة قد يطابق قولنا هو بصير والا لطابقتها
من العدمي موجبة والقائل يعرض كل شيء يقابله عدم الا ان يكون احد المتضادين عدما مثل البارد والاسود والحار عدما فيكون
باخذ الآخر واما انا فيان ان المعدول في حالة يصدق فيها العدمي فظاهر فان عني بالعدمي ما هو عدم شيء من شأنه ان يوجد
مثل الغرة ان المعدولة اعم من العدمية على كل حال وتحقق ذلك كما العدول الى العدم بهذه الصفة شططا او الاريب الفاسد
المكتوب في كتاب البرهان والعالم ان الفلك لا متحرك عن الوسط ولا الى الوسط وكل ما هو لا متحرك عن الوسط ولا الى الوسط فهو
لا ثقيل ولا خفيف فيصدق انه من سالبتين وقد بان انه لا ينبغي سالبتان وذلك ان هذا عدمي للفلك حتى يكون من شأنه ما كان
الكون وليس بموجود وقد بين التعليق ان هذا في الفلك واما ان عني بالعدمية عدم ما من شأنه ان يكون في الجنس
او من شأنه ان يكون في النوع او من شأنه ان يكون في الشخص كل ذلك كيف كان فيصح ان يكون قوم ان المعدولة مساوية للعدمية
قريبا واما انا فاني اردت ان اصدق ولا اشتغل بالمشهور فاقول ان المعدولة نظيرها ان يجعل حرف السلب جزءا من المحمول
كيف كان نحو ان لم يكن من شأنه ان يكون في ذلك الجنس فان قائلا لو قال ان الجوهر هو لا عرض كان هذا القول كما المنطقي موجبة
معدولة وان كان لا عرض لا يدل على عدم شيء من شأنه في الجنس فضلا عما هو دون الجنس والدليل على ان لا عرض يصح ان يوضع
بجملة محمولا في موجب انه شيء يمكن ان يجعل موضوعا فيوجب عليه شيء وما هو لا عرض فهو كذا فاذا كان لا عرض يمكن ان يجعل
بجملة موضوعا فيمكن ان يجعل بجملة محمولا فاذا جعل بجملة محمولا لزم او وجب افترانا ... يعتقد ان هذه القضية سالبة
لان العدول فيها لا يطابق عموم ما في الاعدام ولا ينبغي ان نشتغل بهذا بل يجب ان نراعي حال حرف السلب فان كان حرف السلب
جزءا من المحمول ثم اوجب جملة المحمول فالقضية موجبة وان كان خارجا عن المحمول فالقضية سالبة وفي القضايا التي يصرح
فيها باللفظة الدالة على النسبة وهي المسماة بالثلاثية يتبين المعدول والسالب بالفعل كقولك زيد يوجد لا عدلا فيكون هذا الآلة موجبة
لان لفظ يوجد اثبت اللاعدلية على زيد وان قلت زيد ليس يوجد عدلا فقد جعل حرف السلب على ان يكون جزءا من المحمول و
انفرد العدل محمولا ودخل عليه السلب فالقضية سالبة واما اذا لم يصرح بلفظ النسبة وهي المسماة رابطة فكانت القضية
ثنائية فان المعدول والسلب لا يتعينان فيه بنفس القول ولكن يتعينان في النية او بحسب اللغة اما في النية فذلك ان ننوي حرف
السلب جزءا من المحمول وقد اوجبته في الضمير رابطة موجبة لم يصرح بها كما في الثنائيات الموجبة كلها واما في اللغة فيمكن ان يكون
حروف يدل على السلب وحروف يدل على العدول وفي لغة العرب ان يكون ليس هو للسلب وغير ولا للعدول او يكون ذلك
اولى بالسلب وهذان بالعدول حتى اذا قلت زيد ليس عدلا يسبق الى الذهن ان المفهوم من هذه العبارة سلب ومراد القائل
فيها ان زيدا ليس يوجد عدلا واذا قلت زيد غير عدل او لا عدل يسبق الى الذهن انه موجب معدول وكانك تقول زيد يوجد
غير عدل او يوجد لا عدلا وكل مقدمة محمولها لا عدمي ولا معدول محصل فانها تسمى بسيطة وان كان محمولها غير محصل فهي معدولة او متغيرة
وان كان عدميا سميت القضية عدمية وبين هذه الاقسام تلازم وتعاند ولذلك قانون يبتنى عليه فان كل موضوع فاما ان يكون
موجودا واما ان يكون معدوما وكل محمول فاما ان يكون نسبته الى الموضوع نسبة الموجبة فيه بالفعل او الموجبة فيه بالقوة لا بالفعل





واسطة

او الذي لا يوجد فيه لا بالقوة ولا بالفعل واذا لم يوجد فيه بالفعل بل بالقوة وكان له ضد فاما ان يوجد فيه ضده بالفعل او الواسطة ان كانت
او يكون جميع ذلك بالقوة فهذا هو على الوجه المتفق من النسبة واما على الوجه المبني على التصنيف والتعديد فانه لا يخلو اما ان يكون المحمول
موجودا فيه كقولنا عمر عدل او ضده كقولنا الحجاج جائر او المتوسط منهما كقولنا المأمون عدل او يكون جميع ذلك فيه بالقوة كقولنا
الصبي عدل ولنتمثل لكل واحد من القضايا المعروفة سالبها وموجبها في كم يصدق وفي كم يكذب فما هو اكثر صدقا اعم وما هو اقل صدقا
اخص جملة واذا صدق الاخص صدق الاعم ولا ينعكس واذا كذب الاعم الاسم الاعم في الصدق كذب الاخص ولا ينعكس وكل ما هو
اخص صدقا من آخر فنقيضه اكثر صدقا من نقيض الآخر فلنتمثل هذا القانون اولا في المخصوصات ثم في المحصورات فلنضع الموجبة البسيطة
ثم السالبة البسيطة ثم نضع تحت كل واحدة منهما ما يليها من المعدولية ثم نضع المعدولتين ما يليهما من العدميتين فنرسم طولا و
عرضا وقطران ونجعل المثال من العادل والجائر والمتوسط ونضع ان الجائر على اذا لا يصير بعد كقول العوام زيد ليس هو جائرا الصدق في

اذا

[illegible]

فكل اثنين من هذه على العرض فهما متناقضان لا يصدقان معا ولا يكذبان معا واما اللواتي على الطول فمن الطبقة الاولى كل ما هو موجبة
الوضع فهو اخص صدقا واعم كذبا وكذلك على التوالي بالعدمية اعم صدقا من المعدولية والمعدولية من البسيطة فاذا صدقت الموجبة
البسيطة صدقت السالبة المعدولة واذا صدقت السالبة المعدولية صدقت السالبة العدمية ولا ينعكس واما في الكذب فاذا
كذبت السالبة المعدولية كذبت الموجبة البسيطة ولا ينعكس فقد بان ان نسبة البسيطة الى المعدولية والمعدولية اليها
كنسبة المعدولية الى العدمية والعدمية اليها واما في الطبقة الثانية فالامر بالعكس فان المتاخر في الوضع اكثر كذبا والمتقدم في
الوضع اكثر صدقا فيكون اذا صدقت العدمية الموجبة صدقت المعدولية الموجبة واذا صدقت المعدولية الموجبة
صدقت السالبة البسيطة ولا ينعكس ولكن اذا كذبت السالبة البسيطة كذبت الموجبة المعدولية واذا كذبت الموجبة المعدولية
كذبت الموجبة العدمية ولا ينعكس فههنا ايضا نسبة البسيطة الى المعدولية والمعدولية اليها كنسبة المعدولية الى العدمية والعدمية
اليها واما النسبة بين هذه القضايا قطرا فهو مختلف اما القطر الذي ابتداؤه من الطبقة التي امنه الى الطبقة اليسرى على سبيل
التاخر فالواقع بين البسيطة الموجبة وبين الموجبتين المعدولية والعدمية يمتنع اجتماع الطرفين على الصدق ولا يمتنع اجتماعهما
على الكذب اذا كان الموضوع معدوما وذلك ظاهر اذا اعدت وجوه الصدق والكذب ولانه لو كان كلما كذب قولنا زيد هو عادل
يلزمه زيد هو لا عادل للزم ان يكذب قولنا زيد ليس بعادل فيلزم كذب الاعم مع الاخص وكذلك في جانب العدمية وكذا القول
في القطر الواقع بين المعدولة السالبة والموجبة العدمية وقد يمكن ان يبين هذا على ما نذكره في الاقطار المخالفة لهذه واما القطر الذي
ابتداؤه من الطبقة اليسرى ويتصل بالطبقة اليمنى على سبيل التاخر فان الامر فيه بالخلاف وذلك لانهما يجتمعان على الصدق فحاصل ذلك

اذا كان الموضوع معدوما ولو كان كلما صدق قولنا زيد ليس هو بعادل كذب لا محة قولنا زيد ليس هو لا عادلا وكلما صدق قولنا زيد هو ليس بعادل
كذب قولنا زيد هو عادل فكان كلما كذب الاخص كذب الاعم وهذا ممتنع وكذلك لو كان كلما صدق قولنا زيد ليس هو لا عادلا كذب قولنا
زيد ليس هو بعادل وهذا محال ولا يجوز ان يكذبا معا فانه لو جاز ان يكذب قولنا زيد ليس هو بعادل فيكذب قولنا زيد ليس هو لا عادلا فيصدق
قولنا زيد هو لا عادل لكان كونه اذا كذب قولنا زيد ليس هو بعادل يصدق قولنا زيد هو لا عادل وهذا محال وايضا ان جاز ان
يكذب قولنا زيد ليس هو لا عادلا فيكذب قولنا زيد ليس هو بعادل فيصدق قولنا زيد هو عادل لكان كونه اذا كذب قولنا زيد
ليس هو لا عادلا صدق قولنا زيد هو عادل وهذا محال وهذا النوع مما لا يمكن ان يبين به الغلط الا عند من البين والبيان الذي قبل
هناك يمكن ان يستعمل هاهنا ويمكن ان يقتصر هاهنا على ان آية النقيض وحده انه لو كان يمكن ان يكذب هذان لكان يمكن ان يصدق نقيضاهما
وكذلك ايضا الغلط الواقع بين قولنا زيد ليس هو بعادل وزيد ليس هو جائرا وكذلك ايضا في الغلط الواقع بين قولنا زيد هو لا عادل
وزيد ليس هو جائرا فقد بان ايضا ان هذا ان النسبة اقطارها بين البسيطين والمعدولين كنسبة اقطارها بين المعدولين والعدميين وذلك
ما اوردنا ان نبين فهذا ما نقوله في المخصوصين واما في المحصورات فيجب ان نبسط هذه الاقسام التي للقانون في الكل والبعض ونوضح من ذلك
ما هو ممكن وبين ذلك ما هو ليس بممكن ثم نبين معاندة الصدق والكذب فنقول ان الموضوع اما ان يكون كله مثلا عادلا او كله جائرا
او كله متوسطا مثل ان كل ارض هي بين السواد والبياض او كل سحر احمر او كله لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجه مثل كل حجارة او كله
معدوم مثل قولك كل عنقاء ولا يجوز ان يكون كله بالقوة كلاهما اي القوة الغريبة لانه يجوز ان يكون ما بالقوة قد يخرج بالفعل في الآن الحاضر
وهذا الآن يعني ذلك في زمان بعينه او في وقت ما من زمان كل واحد او يكون بعضه عادلا او بعضه جائرا فقط مثل ان يكون نوع ما بعضه
ابيض وبعضه اسود وليس فيه لون آخر البتة مثل الحبش او بعضه عادل او بعضه مختلط فقط كالبهائم الابيض والاحمر او بعضه
عادل او بعضه لا بالقوة ولا بالفعل فقط كالحيوان بعضه ناطق وبعضه ليس بناطق لا بالقوة ولا بالفعل واما بعضه عادل وبعضه
معدوم فلا يجوز البتة لان المعدوم والموجود لا يجتمعان في جنس واحد ولا في نوع واحد لان الوسط الذي على حد النوع هو ...
النوع على سبيل الاتفاق فاذا قلنا كل انسان كذا فان لفظ الانسان لا يتناول الانسان الحي والميت الا بالاتفاق ب او بعضه جائر
وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل او بعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل ج او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه مختلطا او بعضه
عادل وبعضه جائر وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل او بعضه جائر وبعضه بالقوة كلهما او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة
ولا بالفعل د او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه مختلط او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه مختلط ولا واحد منها بالقوة ولا بالفعل
ح او بعضه عادل ... او بعضه جائر وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل ط او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه بالقوة
كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل او بعضه عادل وبعضه مختلط كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل يا وبعضه عادل وبعضه جائر
وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة وبعضه مختلط يب ويمكن ان تنتقص من هذه الاقسام على الكليات الستة وعلى ثلثة اقسام اخر وهي بعضه جائر
والآخر كيف كان وبعضه عادل فقط والآخر كيف كان او ليس فيه عادل ولا جائر كيف كان فيكون تسعة اقسام فلنضع المثال من
من محصورات متناقضة وكليهما موجبة كل ب عدل ويكذب في الاقسام كلها ليس كل ب هو عدلا يكذب اذا كان ب عدلا ويصدق في
الجميع كل ب معدوما او بعضه عدلا فقط او كله عدلا ويكذب في الباقي كل ب هو لا عدل يكذب اذا كان كل ب معدوما او بعضه عدلا فقط

وبعضه بالقوة كلاهما ... ج او بعضه

او كله



او كله عدلا ويكذب في الباقي كل ب هو لا جائرا يكذب اذا كان كل ب معدوما او بعضه عدلا فقط ويصدق في الباقي ليس كل ب هو جائرا
يكذب اذا كان كله جائرا او يصدق في الباقي كل ب هو جائر يكذب اذا كان كله جائرا او يصدق في الباقي فظاهر ان هذه النسب
في التلازم والتعاند طولا وعرضا وقطرا على ما كان في المخصوصات واما اذا جعلت الكلية سالبة فوضع هكذا بعض ب عادل
يصدق اذا كان بعض ب عادلا فقط والآخر كيف كان او كله عادلا ويكذب في سائر الاقسام لا شيء من ب عادلا يكذب
اذا كان كل ب او بعضه فقط عادلا ويصدق في الباقي لا شيء من ب لا عادلا يصدق اذا كان كل ب عادلا او معدوما و
يصدق في الباقي لا شيء من ب جائرا يكذب اذا كان بعض ب فقط جائرا او كله ويصدق في الباقي بعض ب فقط او كله جائرا
ويكذب في الباقي وجد ... بين المعدولين والمعدومين على ما كان ولم يكد ... السلبيين والمعدولين وبين البسيطين والعدميين على
ما كان اما على ... غير مختلف في الجميع واما طولا فقد يصدق معه بعض ب عادل ويكذب قولنا لا شيء من ب لا عادلا والثاني
من ب جائرا اما مع قولنا لا شيء من ب جائرا فاذا كان بعض ب فقط عادلا او بعضه جائرا وقد يكذب قولنا بعض ب عادل ويصدق
قولنا لا شيء من ب لا عادلا او لا شيء من ب جائرا وذلك اذا كان ب معدوما واذا تبين هذا من هذه الطبقة التي وكذلك نقائضها
من تلك الطبقة واما على القطر الاول فقد يصدقان جميعا وقد يكذبان جميعا اذا كان الموضوع معدوما وان كان الموضوع
موجودا لم يكذب النقيض الموجبة مع الموجبة المعدولة وكذب مع العدمية واما على القطر الثاني فيجب ان يكون الحكم كذلك فانه
لما امكن ان يكذب ذانك الاولان وان يصدقا معا فكذلك نقيضاهما وحيث لا يمكن ان يكذب ذانك جميعا فلا يمكن ان يصدق النظيران
الثابتان واما اذا وضعت الانواع على التقابل الكلي او على التقابل الذي كذا الفضلاء ولم يكن الا حكم الحكم المخصوصات
واعلم انه اذا كان الموضوع موجودا في المخصوصات فان السالبة البسيطة كقولك ليس بعادل هي بعينه مثل الموجبة المعدولة
كقولك هو لا عدل هذا راي الفيلسوف وبعض ... يصح ما ذهبنا اليه من ان المعدول وانه لا يكون يعمل مساويا للعدمية وكيف كانت
العدمية واما اذا اسلمت السالبة من طرف النقيض في المحصورات فليس يمكن ان يساوي موجبها بالعدول في كل موضع فانك اذا اسلمت
انه ليس كل ب عدلا لم يمكنك ان تقول وكل ب لا عدل وقد يمكن ذلك في بعض المواضع فانك اذا اسلمت انه ولا شيء من ب عدلا
كان لك ان تقول فبعض ب لا عدل لكن ليس يلزم بعض ب لا عدل هو قولنا ليس ب عدل لان بعض ب لا عدل يصدق مع قولنا
بعض ب عدل ولا يصدق معه قولنا لا شيء من ب عدل فيتبين انك لا تقدر عند السالبة ان تنقله الى مثل موجبة في العدول
وقوتها واحدة فمن بعض المواضع لا تقدر اليه وفي بعضها تقدر ان تعلمه الصادق ولكن لا في مثل قوته فان شئت ان تطلب
السالب الى الايجاب المعدول في المحصورات ويكون القوة واحدة فالشرائط في وجه الموضوع والاتفاق في الكم والاختلاف في
الكيف والعدول والتحصيل ثم ملازم قولنا كل ب هو عدل هو قولنا لا شيء من ب هو لا عدل وملازم قولنا لا شيء من ب هو عدل
هو قولنا كل ب هو لا عدل وملازم قولنا بعض ب هو عدل قولنا ليس كل ب هو لا عدل وملازم قولنا بعض ب هو لا عدل قولنا
ليس كل ب هو عدلا وهذا راي الفيلسوف وصحح المذهب الذي سلكناه في تعريف المعدول فان لم يجعل الموضوع موجودا لم يلزم هذا
التلازم بل كان كل موجب اخص من السالب الذي يجعل بازائه فهذا غاية ما نقوله في المحصل والمعدول والعدمي من القضايا ان

في المحمولات التي يصلح ان يجتمع منها محمول واحد والتي لا يصلح وفي المحمول الواحد الكثير الاجزاء التي يصلح ان يعرف منها محمولات كثيرة والتي لا يصلح
وبالجملة الاشارة الى ما يصلح ان يقال متفرقا ومجتمعا وما لا يصلح قد علمت مما سلف انه كيف يكون الايجاب واحدا وانه لا يعتبر في
ذلك كون الموضوع والمحمول واحدا باللفظ والا لكان كل واحد منها كثيرا في اللفظ بل ان يكون كل واحد منهما واحدا في المعنى وقد حق لنا ان نتمم
القول في ذلك لنعلم انه ليس كل ما يصلح ان يحمل على الشيء متفرقا يصلح ان يحمل عليه مجتمعا على انه معنى واحد ومحمول واحد وان كان ذلك
قد يكون كما انا نحمل على زيد انه حيوان وناطق متفرقين ونحمل كذلك انه واحد بل ولا ايضا ان يكون الصادق متفرقا بل يجب ان يصدق مجتمعا
او يكون مجتمعا عن غيره اما مثال الاول فانك اذا قلت ان زيدا طبيب وان زيدا ابيض وكيف ما شئت وصدقت في كليهما فليس لك
ان تقول زيد طبيب ابيض على ان الطبيب والابيض معنى واحد بل يكون قولا متكررا وقد عرفت ان الطبيب والابيض ليس حكمهما حكم
الحيوان الناطق وذلك لان الحيوان هو بعينه الناطق والنطق صورة له بها يستكمل الحيوان حيوانا بالفعل والنطق ذاتي له وحكم
حيوانا بالفعل موجودا واما الطبيب فقد عرض له ان كان ابيض وليس الطب بالكيفية هو الابيض بل الشيء الذي عرض له انه طبيب فقد عرض
له انه ابيض فليس يمكن ان يكون من الطب والابيض شيء واحد بالكيفية بل بالعرض وكذلك الانسان والابيض واذا كان كذلك لم
يكن الابيض والطب محمولا واحدا بالكيفية وكذلك الانسان والابيض فانك اذا قلت حيوان ناطق عنيت حيوانا مستكمل الوجه
بالفعل لكونه ناطقا ولا يمكنك ان تعني ذلك في هذه الاشياء واما المثال للمعنى الثاني فانك اذا قلت زيد طبيب فصدقت وكان زيد
طبيبا غير حاذق ولا جيد ولكن كان فارها حاذقا في معنى آخر فلك ايضا ان تقول ان زيدا فاره ثم ليس لك ان تقول ان زيدا طبيب فاره
على انه محمول واحد لانك اذا جعلت هذا المحمول كذبت وذلك لانه انما يكون هذا محمولا اذا كان كانك تقول زيد طبيب الذي ذلك
الطبيب فاره وهذا كاذب واما انه لم يكن على هذا الوجه بل كان كانك قلت زيد طبيب وفاره فكذا صرت كانك قد فرقت بين
المحمولين ولم تجعلهما واحدا بل محمولان اثنان فقد بان لك انك عند الصدق في جميع المحمولات متفرقة بل وربما صدقت مع صدق
فانك اذا قلت زيد انسان وزيد ابيض وكان يصلح الجمع بينهما كانه محمول واحد فاجمع وقل زيد انسان ابيض على انه محمول واحد
وايضا فقد يصدق ان تقول زيد ابيض مفردا وكان يصدق ان تقول زيد انسان ابيض على انه محمول واحد فاذن ان وجب
الجمع لزم ان يصلح وكثير لم تقل ان زيدا انسان ابيض وهذا قبيح وايضا تقول ان زيدا انسان وتقول ان زيدا حيوان
واذا قلت ان زيدا انسان حيوان مرة كانك كررت الحيوان مرتين لا لكثرة فانه في ضمن معنى الانسان ومرة صرحت به فقد
بان انه ليس يجب ان يجمع متفرقات المحمولات محمولا واحدا وذلك حسن بل الا هذا في كل موضع بل ولا ذلك يصدق بل لا كذب في
كل موضع ويمكن ذلك انك تحمل اللفظ محمول واحد وكيف فاذا فرقت لم يمكن مثل قولك للميت من الناس انه انسان ميت فانه قد
يظن ان هذا قول صادق ثم اذا قلت انه انسان وحده لم يصدق لان الميت ليس انسانا الا باشتراك الاسم وواضح في هذا واضح
في التمثيل قولك هذا الميت كان انسانا فاذا اخذت كان وقلت ان هذا الميت انسان كذبت وربما كان الشيء ليس محمولا
بذاته بل هو محمول بالعرض لانه جزء من المحمول او من اصل المحمول فاذا افرد من ليس محمولا مثل قولك امرؤ القيس موجود شاعرا وهو شاعر
وانما دخل الوجود في المحمول فهو موجود بالعرض محمولا لا بذاته فاذا افرد محمولا بذاته لم يصح وواضح في هذا المثال واصح قولنا





ان ميت

ان الانسان معدوم الرمس فلا يمكنك ان تحمل معدوما عليه وحده وانما عرضت غرض مثل الانسان الميت لان قولنا للميت انه
قول مجازي ومعناه انه كان موضوعا للانسان والآن هو ميت ولكن اذا ازيل عن مجازيته الى التحقيق لم يصدق مفردا و
اعرضت عن المثال الثاني لان امرأ القيس في حال حياته لا يصح ان يعد موجودا شاعرا او في حال حيوته يصح ان يقال له موجود وحده لكن
الامثلة المستعملة في مثل هذه المواضع يراد بها الاسم لا التحقيق فلذلك استعملها الفيلسوف في كتابه ٥ في القضايا
ذوات الجهة الجهة لفظة يدل على وثاقة الرابطة وضعفها وتناسب معناها المعنى الذي كنا نسميه قبل مادة الا ان الفرق
بينهما في شيء واحد ان المادة معتبرة لكون الامر في نفسه والجهة تكون بحسب التلفظ حتى انك اذا قلت زيد واجب ان يكون
كاتبا كانت الجهة هي الوجوب والمادة هي الامكان ولذلك لان المادة تعتبر بحسب الرابطة الموجبة فانك اذا قلت زيد ممتنع
ان لا يكون حيوانا فان الجهة هنا صادقة وصدقها الامتناع واما المادة فالوجوب لان الحيوان اذا نسبت الى الانسان
بالايجاب كان صادقا دائم الصدق وهذا في الوجوب واذا قلت ان الانسان وجب ان لا يكون حجرا فالجهة هي الوجوب
والمادة هي الامتناع لان الحجر اذا نسب الى الانسان بالايجاب كانت النسبة كاذبة دائمة الكذب وهذا هو الامتناع
والثالث انه يكون في قضية واحدة مثال يبدل بحسبهما معنى الصدق الى الكذب وعن الكذب حتى انك اذا قلت وجب ان يكون
كاتب ولد ببعلبك ممكن ان يكون كاتبا وصدقت ولا يكون هذا في المادة وقد يكون ان يطلب لها خواص تكملها اخرى وقد وضع المعروف
في الجهات الجهات اربعا الواجب والممتنع والممكن والمحتمل اما الواجب فمعناه انه يلزم منه الدوام الوجود واما على الاطلاق واما مادام
شرط موجودا وقول الواجب على المعنى ليس هاهنا الا الاكمل بل ما يشركه الذي يكون قوله بمعنى واحد على شيء اولى وعلى شيء ليس اولى
وبعد فان الدوام الوجود على الاطلاق اولى بالوجوب في الذي هو دوام الوجود بشرط ومع ذلك فانهما متفقان في دوام الوجود
ثم ستعرف بعد في كتاب القياس كيف فاعلم ان الممتنع بمعنى الدوام العدم اما على الاطلاق واما عند شرط حسب ما عدمه مادام ذلك الشرط
واما الممكن فان في تعميمه والتوصل الى التحرز عن الشكوك فيه والشكوك التي تلزم الغلط فيه لزوم المعاني للمعاني اول مشقة واذ سلك
في تصور حال الممكن ما نقف به من الايجاز زال الشبهة فنقول ان الممكن يستعمله الجمهور على معنى ويستعمله الخاصة واهل العلم على معنى واذا
صنعت الطبايع عن التمييز بين الاستعمالين تناقض عليها كثير من الاقاويل فالوجه الذي يستعمله عليه الجمهور وهو ان الممكن ما ليس بممتنع كيف
كان الممتنع ويصير الممكن هو الممتنع وليس هو الاستعمال الاول لمعنى الممكن ثم نقله الخاصة الى معنى اخص من هذا فوقع اسم الممكن بهذا النقل
لان في لفظ غير الممكن يشتمل هذا الاعتبار لان ما لا يمكن لا يمكننا ان نقول انه بهذا واجب ان يكون وواجب ان لا يكون وممتنع ان يكون وممتنع
ان لا يكون واما في الممكن فقد كان يمكننا ان نقول هذا ممكن ان يكون اي ليس بممتنع ان يكون وممكن ان لا يكون اي ليس بممتنع ان لا يكون و
هذا هو الذي ليس بممتنع ان يكون ولا واجب ان يكون فالخاصة نقلوا لفظ الممكن الى هذا المعنى وهو الذي مع انه ليس بممتنع فليس ايضا
بواجب فبالاستعمال الاول اذا قيل ليس بممكن فلا يكون معناه انه ممتنع بل بمعناه انه ضروري اما في العدم واما في الوجود وانما كان
يكون قولنا ليس بممكن الممتنع لو كان قولنا ممكن بمعنى غير ممتنع وليس كذلك بل هو بمعنى غير ممتنع وغير واجب معا وبالجملة غير ضروري فانهم
اذن من قولنا غير ممكن على الاستعمال الخاص بانه ضروري سواء كان ممتنعا او واجبا ثم ان الخاصة فرقوا الى استعمال لفظ الممكن فجعلوا له
ما ليس بضروري كيف كان وان كان موجودا في الحال ولكنه ليس دائما ولا لو لم يكن موجودا كان محالا ولو كان وجه ما دام موجودا واجبا

الوجه

لكان وجه مطلقة في الحال ووجه بشرط ما دام موجودا المحمول في الاعتبار والامكان مقول عليه من جهة انه موجه والا تنتفي دوام
والوجوب مقول عليه من جهة اشتراط دوام وجه فانه لا شك دائم الوجه ما دام موجودا فيكون الوجوب مقولا عليه من جهة
ما يقابل على الممكن فيكون الموجه بالفعل من غير ضرورة داخلا تحت الممكن وقوم اشترطوا في الممكن ان يكون معدوما في الحال
وفي اي وقت فرض موجودا لم يعرض محال فيكون كانهم قالوا ان الممكن ما ليس ضروريا ومع ذلك ليس موجودا بالفعل وهذا فاسد
وسنوضحه في كتاب القياس وقوم قالوا ان الممكن ليس يمكن باعتبار انه موجه في الحال او معدوم بل لا يكون ليتعرض لذلك بل لا يكون الا ان
يعرض لذلك بل يعتبر حاله في المستقبل فان كان في اي حال فرض في المستقبل يصح ان يوجد وان لا يوجد فهو ممكن وهذا قريب من
الاستعمال الاول فان كان مقارنة لشيء دقيق سنشير اليه في كتاب القياس ثم يلزم من جميع الاستعمالات الى هنا ان يكون
قولنا ليس يمكن لا على معنى ممتنع بل على معنى الضروري اما ضرورة وجود دائم او ضرورة وجه في الحال او ضرورة عدم دائم او ضرورة
عدم في الحال فالمعنى الذي يستعمل عليه العامة الممكن كالمقابل للمعنى الذي عليه يستعمل الى هنا الممكن الا ان الا انه لا العلوم
بعض من هذا الكتاب بالممكن ما ليس بضروري من غير شرط زايد وحيث ان الموجبة الكاينة الى الفعل نوع من الممكن وبعض
بالممكن ما ليس بضروري باعتبار المستقبل حتى لا يكون الموجبة الكاينة الان نوع من الممكن ومن يستعمل ما ليس بضروري منه بل انما
قد يشترط ان يعرض له وقد لا يعرض له فيكون الممكن لا كيف زمان دون زمان بل لكن ان الامر فيه غير ضروري كيف كان والممكن
بحسب الان المستقبل وينبغي ان يكون اراد بالممكن حال الشيء في نفسه وبالمحتمل حال الشيء بالقياس الى الى [illegible] من ان الشيء
الذي هو في نفسه ممكن هو بالقياس الى [illegible] محتمل فيكون الممكن منعكسا على المحتمل فاذا عرفت هذا فليحق حال التناقض بين
هذه ونقول قد كنت تعلم ان نقيض قولنا يوجد كذا وكذا ليس هو انه يوجد لا كذا بل ذلك معدول ولذلك نقول ان الان [illegible]
لا يوجد عدلا ولا نقول ان الا ان يوجد لا عدلا او ما اشبه ذلك وكذا فيما ارتباطه من غير رابطة مثل الكلمات اذا
جعلت محمولات فان السلب يعرض بتلك المحمولات لا لغيرها فانك تقول زيد يمشي ثم لا تقول لا زيد يمشي بل زيد لا يمشي و
انما اقترنت الكلمات وان لم تكن رابطة لان الرابطة انما ان يدل على انتساب معنى الى موضوع كيف اتفق او شرط ان تكون
ثم هذه الكلمة ونقرنها بوجب دلالة على انتساب معناها الى موضوع وفي بعضها حرف كما عنه وبوجب ايضا دلالة على زمان
فتوكل بشيء كقولك يوجد ماشيا فلنتقط [illegible] ذوات الجهة ان نسلك في التناقض هذه السبيل حتى يوضع حرف السلب
اما بالرابطة واما بالمحمول المرتبط بها فنقول يمكن ان يوجد ماشيا ثم نقول يمكن ان لا يوجد ماشيا ويمكن ان يمشي ثم نقول
يمكن ان لا يمشي على ان القولين متناقضان لكن النقيضين لا يجتمعان في الصدق ولا على الكذب وقولنا يمكن ان يمشي
ويمكن ان لا يمشي قد يصدقان وقولنا واجب ان يوجد وواجب ان لا يوجد وممتنع ان يوجد وممتنع ان لا يوجد فقد يكذبان
في مادة الممكن فليس اذن التناقض في ذوات الجهة على هذه السبيل بل كان القضية الثنائية كما سلبها بادخال
حرف السلب بالمحمولات فلما وردنا الرابطة صارت ثلاثية سلبناها بحرف السلب الى الزائد فلذلك اذا وردنا الجهة صارت
رباعية فيجب ان نقرن حرف السلب بالزايد فقولنا يمكن ان يوجد نقيضه لا يمكن ان يوجد وكذا الواجب والممتنع واما يمكن
ان لا يوجد فنقيضه كما كان يوجد غير عادل موجبة فسلبها اذن ليس يمكن ان لا يوجد وكذا ليس يجب ان لا يوجد وليس يمتنع



ان لا يوجد فهذا هذا واما التلازم في هذه القضايا فان الواجب ان يوجد ينعكس عليه من باب الممتنع قولنا ممتنع ان لا يوجد واما من باب
الممكن المستعمل على الوجه الخاص فلا ينعكس عليه منه شيء واما من باب الممكن المستعمل على الوجه العامي فينعكس عليه ليس يمكن ان لا يوجد
لان ليس يمكن وممتنع بمعنى واحد في الاستعمال العامي واما ما يليه ولا ينعكس عليه بل هو اعم منه فقولنا ليس يجب ان لا يوجد ومن
باب الممتنع قولنا ليس يمتنع ان يوجد ومن باب الممكن الخاص ليس يمكن ان يوجد بل هو واجب ان يوجد وليس ممكن ان لا يوجد ومن الممكن
العامي قولنا يمكن ان يوجد لانه لو كان ليس يمتنع ان يوجد واما الشك الذي يتحيره الكافة من المنطقيين وبعضهم يحسب ما ليس بجواب نحو
ان الواجب الوجود وان صدق عليه انه يمكن ان يوجد والممكن ان يوجد يمكن ان لا يوجد فالواجب يمكن ان لا يوجد وهذا محال وان لم يصدق
عليه ممكن ان يوجد صدق نقيضه وهو انه ليس يمكن ان يوجد وقولنا ليس يمكن ان يوجد معناه ممتنع ان يوجد فالواجب ان يوجد ممتنع ان يوجد
هذا محال فقال بعضهم ان الممكن يقال على الواجب وغير الواجب باشتراك الاسم ويقال على الواجب بالترادف حتى يكون الشيء واحد
واحد يسمى واجبا وممكنا هذا محال بل الحل سهل بعد تحقيق الاصل الذي قررناه وهو ان الواجب ان يوجد يصدق عليه ممكن ان يوجد العامي الذي هو
بمعنى ليس بممتنع ان يوجد وهذا لا ينعكس كما علمت على معدوله فليس اذا قلت يمكن ان يوجد لزم ان نقول ممكن ان لا يوجد لانك اذا قلت
ليس بممتنع ان يوجد لم يلزم ان نقول ليس بممتنع ان لا يوجد واما الممكن الخاص الذي من شانه ان ينعكس موجبة المعدول على موجبة المحصل
كقولنا ممكن ان يوجد ويمكن ان لا يوجد فهو كاذب على الواجب ونقيضه صادق عليه وهو انه ليس يمكن ان يوجد وليس معنى نقيضه معنى الممتنع بل
معنى الضروري لكن هولاء لما قالوا يمكن ان يوجد ونظروا الى معدوليه جوزوا استعمال الممكن مجرى الخاصة ولما نظروا الى سالبه جوزوا استعمال
الممكن مجرى العامة فيما تعين عليهم القول لكنه لا الممكن الذي يصدق على الواجب ينعكس على التحصيل الى العدول ولا الممكن الذي يكذب عليه
يكون سالبه بمعنى الممتنع وهذا سهل واضح فقد عرفت ما يلزم قولنا واجب ان يوجد واما قولنا واجب ان لا يوجد فينعكس عليه من الممتنع
ممتنع ان يوجد ومن الممكن العامي ليس يمكن ان يوجد ولا ينعكس عليه شيء من باب الممكن الخاص واما ما يليه ويكون اعم منه من الواجب فقولنا
ليس بواجب ان يوجد ومن الممتنع قولنا ليس بممتنع ان لا يوجد ومن الممكن العامي قولنا يمكن ان لا يوجد ومن الممكن الخاص قولنا ليس يمكن ان
يوجد وليس يمكن ان لا يوجد واعرف لوازم النقيضين معا قولنا واجب ان لا يوجد كما عرفت في المعدولات ثم ممتنع ان يوجد في قوة واجب ان
لا يوجد وممتنع ان لا يوجد في قوة واجب ان يوجد والنقيضان لها كالنقيضين لذينك واما ممكن ان يوجد العامي ففي قوة قولنا ليس بواجب
ان لا يوجد وممكن ان لا يوجد العامي في قوة قولنا ليس بواجب ان يوجد والنقيضان كالنقيضين وقولنا ممكن ان يوجد الخاص يلزمه ممكن
ان لا يوجد الخاص وينعكس عليه ولا ينعكس عليه غيره شيء ويلزمه من غير انعكاس الممكن الاعم معدوليا ومحصلا ويلزمه ما يلزم ذلك بانعكاس
وغير انعكاس فهذا تمام قولنا في الجهات ولنضع لذلك لوحا فقد تقرر ان قولنا ممتنع ان يوجد مثل واجب ان لا يوجد ممتنع ان لا يوجد

ممكن ان يوجد العامي مثل ليس بواجب ان لا يوجد ممكن ان يوجد العامي مثل ليس بواجب ان يوجد الخاص مثل ممكن ان لا يوجد الخاص ليس ممتنعا ان يوجد مثل ليس بواجب ان

ان
ان لا يوجد ليس ممتنعا ان لا يوجد مثل ليس واجبا ان يوجد ليس ممكنا ان يوجد الا وهو ممكن واجب ان لا يوجد ليس ممكنا ان لا يوجد الذي هو مثل واجب ان
يوجد ليس ممكنا ان يوجد الذي هو مثل ليس ممكنا ان لا يوجد الذي هو فاحفظ من جملة ما سلف ان الامور منها ما يكون الممكن العام الى الممكن
والممتنع متناول الممكن الخاص الذي يعني غير ضروري الوجود والممتنع والممكن ويكون الممكن العام كالجنس للواجب والممكن ومقابله واذا
قيل على الواجب وانما يقال عليه بالتزاد في لم يقل ما هو كالنوع وانما يقال عليه لا من جهة ما هو واجب بل من جهة ما هو غير ممتنع والامور
تنقسم بحسب الممكن الاحتمال الى واجب دائما والى موجهة غير ضروري والى ممكن والى ممتنع ٥ في مواضع اجزاء القضية ما كان ذاتيا
وما كان عرضيا اما الموضوع فلان الحكم عليه فمكانه في ترتيب القضية المقدم ثم يتلوه المحمول ولان الرابطة تدل على نسبة المحمول فمكانها
الحقيقي متأخرة المحمول ولان حرف السلب في الثنائيات يرفع المحمول فمكانه ان يقرن بالمحمول وفي الثلاثيات يرفع الرابطة فمكانه ان
يقرن بالرابطة وفي الرباعيات الجهة فان كان سور فانه يرفع الرابطة السور فمكان السور والجهة تدل على كيفية الربط فمكانها الرابطة
تقرن بها والسور يدل على كمية الموضوع فمكانه الموضوع وقد يعرض ان يزال هذه عن مواضعها حتى السور فيقال رايت الناس طرا
ومعناه كل الناس عندي رايته واذا ازيلت عن مواضعها فان ذلك توسع وتصرف في الكلام على سبيل التجوز واما كل واحد منها
فيستحق المكان المعين له كانه مكانا ذاتيا له ويعني بالمكان الحد في الترتيب ٥ في بيان النقيض اشد مقابلة للقضية
ثم القضية التي محمولها ضد محمول القضية لننظر هل ضد الايجاب السلب ام ايجاب الضد مثاله هل ضد قولنا زيد عدل قولنا زيد
ليس بعدل او قولنا زيد جائر ولما كانت الاقاويل تابعة للاعتقادات فلننظر الى الاعتقادين في هذين اشد مضادة فنقول ان
هاهنا عقدا في الخير انه خير وعقدا انه شر وعقدا انه ليس بخير وهذا العقد يصدق على عقد انه شر وعقدا انه ليس بخير وهذا العقد
يصدق على عقد انه شر ثم عقد انه شر اما ان يضاد عقد انه خير لسبب ان الشر مضاد للخير فيجب ان يكون عقد الاول انه خير وانه الشر
انهما متضادان متعاندين لسبب نفس الخير والشر وهذا محال واما ان لا يضاده لا لانه شر ولكن لاجل انه ليس بخير ولا يصدق على الخير
ورفع الخير فيكون السالبة اي العقد الموجبة محمول هو ضد وبالجملة ليس التضاد لكون الاعتقادين لضدين بل لكون الاعتقادين
كانه متقابل ونقيضاه هو ان هذا الاعتقاد ينافي ذلك الاعتقاد غاية المنافاة وهو ان يكون احدهما لا يلزم الاخر في صدق ولا كذب
وقد يمكن ان يعتقد في الخير عقايد تكذب كلها بان يعتقد شرا او بان يعتقد شيئا آخر ليس بخير ولا شر ويجوز ان يكون فيه اعتقادات كاذبة
بلا نهاية غير اعتقاد الضد مثل ان يعتقد للبياض انه عدد وانه مثلث وانه كذا وكذا من الامور التي ليست بياضا ولا الامر ويصدق
على كلها قولنا ليس بخير ولا يصدق على كلها قولنا شر فيكون الخلاف الذي للعقد الاول مع عقد سلب الخير لا مع عقد ايجاب الشر بل الخلاف
معه بالعرض بسبب انه ليس كان ارتفاع الخير بالذات عن غير علم الصورة وقد يشتق ان يكون غير الضد وعن الوسايط ولكن
ليس ارتفاع الكون بالذات متعلقا لشيء من ذلك بل بالعدم الذي يقابل الصورة وايضا فان الخير خير وليس شر وهو باعتبار
ذاته خير وكونه ليس شرا هو له بالعرض بسبب شيء له الى شيء غيره مما لزمه وقولنا ليس بخير يبطل منه الامر الذي له في ذاته وقولنا انه شر يبطل منه
الامر الذي هو له بالعرض فاذن قولنا ليس بخير اشد مخالفة له وايضا اذا قيل للخير انه شر خطأ بالباطل انه ليس بخير وليس اذا قيل انه ليس
بخير يخطأ بالباطل انه شر فقولنا ليس بخير يلزمه في كل خلاف موضع له ولا يلزمه انه شر في كل خلاف موضع له اولى بالخلاف وايضا فكثير من المحمولات

لا ضد له

١٥

لا ضد له لما يكون ضد القضية موجبة هناك النقيض فقط كقولنا هذا انسان وهذا ليس بانسان فاذن مقابل الموجبة بالحقيقة قضية
ليس لها وجه ضد محمولها والا لكان كل مقابل موجبة كذلك فيتبين ان مقابل الموجبة بالحقيقة سالبتها التي ترفع
مقابلتها في كل مادة وايضا ليس بخير وعقدا انه شر وعقدا انه ليس شرا لانهما قد يصدقان فيتبين ان المضاد لعقد انه
خير ولكن المضاد مضاد لمضاده فعقد انه خير يضاده عقد انه ليس بخير وهذه حجة برهانية توضح ان ضد الايجاب
السلب لا ايجاب الضد وسواء جعلت المثال من المحصورات او المهملة او سيق الكلام الى المحصورات فان الحكم واحد
وذلك لان عقدنا في احد الامر على حكم عقدنا انه كل خير خير وعقدنا في الخير انه ليس بخير على حكم عقدنا ان لا شيء مما هو خير
بخير فاذن المتضادان في المحصورات هي ان انهما لا يصدقان معا البتة وقد يكذبان وقد يصدق الموجبة المنفصلة
المحمول من وجه على الوسط وهذان لا يصدقان واما التقابل الحقيقي في المحصورات فالنقيضان ٥ في القضايا الشرطية
وقد قلنا فيما سلف ان القضية الشرطية ما هي وكيف هي وبماذا تخالف الحملية وقد بان من ذلك ان القضية الشرطية تنحل الى
الحملية آخر الامر وبالجملة فقد بان ان القضية الشرطية قضية واحدة مركبة من قضايا ما كان حالها تلك القضايا
فيه حال مادة له كنسب القضية الشرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسواء قلت ان كانت واذا
كانت او لو كانت او لما كانت او كلما كانت او متى كانت او ما اشبه هذا او ما كان حال تلك القضايا فيه حال معاندة
ومنافية كنسب القضية الشرطية منفصلة كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا وكل واحد
من الحمليتين فيه موجب وسالب وليس العقد الحملي بمنزلة الموجب والآخر بمنزلة السالب وفي كل واحد من الحمليتين
محصور ومهمل وكما ان الايجاب في الحملي هو الحكم بوجه الحمل والسلب هو الحكم برفع وجه الحمل وكذلك الايجاب في المتصل هو
الحكم بوجه الاتصال والتلازم بين جزئي القول اللذين احدهما المقدم وهو الذي يقرن به حرف الشرط كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني التالي وهو الذي يقرن به حرف الجزاء كقولنا فالنهار موجود والسلب في المتصل هو رفع الاتصال
والحكم به كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان المنكر اذا انكر الايجاب المتصل فلا يكون انكاره الا هكذا
آخر فانه اذا قيل ان كان كذا فكذا فانكاره انه ليس كذلك ومعنى ذلك انه ليس ان كان كذا فكذا وكذلك الايجاب في المنفصل هو
الحكم بوجه الانفصال بين اجزاء القول الذي المقدم فيه الذكر منهما ليس مقدما والمؤخر الذي هو الجواب تاليا ويكون ذلك هاهنا
بالوضع وفي المتصل بالذات والسلب في المنفصل هو رفع الانفصال بان تقول ليس اما كذا واما كذا وكان الحصر في الحملي هو
تقدير الحكم انه في كل واحد من الموضوع او في بعضه كذلك الحصر في المتصل هو تقدير حكم الاتصال انه في كل وضع للمقدم او في
بعض الاوضاع واذا قلت كلما كان كذا فكذا فقد حصرت حصرا كليا واذا قلت قد يكون اذا كان كذا كان كذا
فقد حصرت حصرا جزئيا وكذلك الحصر في المنفصل هو تقدير حكم الانفصال وكما ان الاهمال في الحملي هو العرض للحكم بايجاب او سلبه
من غير تعرض للكمية كذلك الاهمال في الشرطيات اما في المتصل فاذا قلت اذا كان كذا كان كذا ولم تقل دائما او كل وقت او
بعض الاوقات واما المنفصل فاذا قلت اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا ولم تقل دائما او في كل حال دون حال وكان الحصر لمه

في الحمل بسبب كلية الموضوع او المحمول او جزئيتهما لكنه لا يكون في الشرطي بسبب المقدم فيه محصورا والتالي فيه محصورا مثاله
انك اذا قلت اذا كان كل ا ب فكل ج د فالقضية مهملة غير محصورة واذا قلت قد يكون اذا كان كل ا ب فكل ج د
فالقضية جزئية مع كليتين وكما ان الايجاب والسلب لم يكونا في الحملي بسبب كون المحمول او الموضوع في نفسه ايجابي اللفظ
محصلا او سلبي اللفظ معدولا بل بسبب كون الحكم موجبا او سالبا فكذلك في الشرطي فان الايجاب فيه ان يوجب الاتصال
او الانفصال والسلب ان يسلب الاتصال او الانفصال وان كان المقدم والتالي ما كانا وكذلك قولك ان كان لا شيء
من ا ب فلا شيء من ج د موجب وان كان من سالبتين فكذلك قولك ليس البتة اما ان يكون الجسم المتحرك ان نا او ... ب
وان كان من موجبتين بل حكمه الا ان اهمال الشرطيات وحصرها كليا وجزئيا وكونها موجبة وسالبة مع الشرط لا المقدم
والتالي واعلم ان قولهم لا يخلو ا ب او يكون ج د او حتى يكون ج د اولا ان يكون ج د وهي شرطية في قوة متصلة ومنفصلة واما
كونها شرطية فلانها توجب نسبة ما بين حكم وحكم والنسبة في المتصلات قولك ان كان ا ب فج د وفي المنفصلات قولك اما ان
يكون ا ب ولكن لانها تلحق المنفصلات بلفظ بعينه فهي بالمنفصلات اولى وان قولهم لا يخلو ا ب و ج د شرطية ليس
لما يتبع وفي قوة متصلة ومنفصلة اما المتصلة فقولنا ان كان ج د فليس ا ب واما المنفصلة فقولنا اما ان لا يكون
ا ب ولما ان لا يكون ج د ولكن لانها تلحق بالمتضادات ويرجع الى الفاظها من غير تغير كثير فهي بها اولى وقولهم قد يكون ا ب
وليس ج د ايضا لما هي في القوة المتصلة لانها قولك قد يكون اذا كان ا ب فليس ج د وقولهم انما يكون ا ب اذا كان
ج د شرطية متصلة ويدل اماه على تخصيص التالي بالمقدم كقولهم انما الانسان الناطق الضحاك ولا ينكر الا مهملا في الشرط
والحمل وقد يمكن ان يوجد ايضا بالنفات نسبة هذه ويرجع الى المتصلات والمنفصلات برجوع هذه وقد يعرف من هذه الاستثناء
التناقض والتضاد والنقيض والنظر والمولد ويجمع اي جميع في القضايا الشرطية ويكون واحد من المتصل والمنفصل
فاما ان يكون تاليفه من حملي وحملي او متصل ومتصل او منفصل ومنفصل او حملي ومتصل او حملي ومنفصل او متصل ومنفصل
مثال الاول من المتصلات ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن المنفصلات اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد
فردا ومثال الثاني من المتصلات ان كان كلما كان نهار فالشمس طالعة وكلما كان ليل فالشمس غاربة ومن المنفصلات اما ان يكون هذا العدد
زوجا واما ان يكون قد يكون الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود ومثال الثالث من المتصلات ان كان الجسم اما ساكنا واما متحركا فبعضه
اما ساكن واما متحرك ومن المنفصلات اما ان يكون هذه الحمى من صفراء او دم واما ان يكون هذه الحمى من سوداء او بلغم ومثال الرابع
وليكن اولا من المنفصلات اما ان يكون كلما كان نهار فالشمس طالعة واما ان لا يكون الشمس علة النهار ومثال ذلك من المتصلات وليكن
الحملي مقدما ان كانت الشمس علة النهار فكلما كان نهار موجودا فالشمس طالعة ويكون الحملي تاليا ان كان كلما كان نهار كانت الشمس طالعة
فالشمس علة النهار او شرط النهار ومثال الخامس وليكن اولا من المنفصلات اما ان يكون هذا اما زوجا واما فردا ويكون هذا ليس بعدد ومن
المتصلات والحملي مقدم ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد ومن المنفصلات والحملي تال ان كان هذا اما زوجا واما فردا فانه عدد ومثال
السادس وليكن اولا من المنفصلات اما ان يكون اما ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان لا يكون شمس او لا يكون نهار واما من المتصلات و

ليكن



المتصل

ليكن المتصل مقدما اولا فيكون ذلك قولك ان كان كلما طلعت الشمس كان نهار فاما ان يكون النهار واما ان لا يكون الشمس طالعة وليكن
تاليا فيكون ذلك قولك ان كان اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا فان كان زوجا فليس بفرد واعلم
ان المنفصل قد يكون ذا جزئين كقولك هذا العدد اما زوج واما فرد وربما كان احدهما او كلاهما سالبين وقد يكون ذا اجزاء
كثيرة متناهية في القوة والفعل كقولك اما ان يكون هذا العدد تاما او زائدا او ناقصا او غير متناهية بالقوة كقولك هذا
العدد اما اثنان واما ثلثة واما ... وقد يكون فيها سوالب وموجبات واما المتصل فلا يكون الا ذا جزئين مقدم وتال ولكن ربما كان
المقدم قضايا كثيرة بالفعل والقوة ومع ذلك فيكون حملية مع التالي قضية واحدة بالفعل كقولنا ان كان هذا الانسان به حمى
لازمة وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فبه ذات الجنب واما اذا وقعت هذه الكثرة في جانب التالي
لم تكن القضية واحدة بل كثيرة بالفعل كما انك اذا عكست هذه القضية فقلت ان كان بهذا الانسان ذات الجنب فبه حمى وسعال
وكذا وكذا فيكون هذه القضية واحدة بالفعل بل قضايا لان قولك فبه حمى كلام تام وقولك فبه سعال كلام تام فان قال انا
نقول في التالي قضايا عدة واحدة فيكون الجملة قضية واحدة كقولك ان كان قد يكون ا ب و ج د ولا ا فلا ب شرط ان شرط
لـ ... وانا نعرضا بان نقول القول معا فالجواب ان كل واحد منها اذا قيل وحده تم به الكلام واذا اريد ان يكون لا كلية
يتم به الكلام كان معنى القول كانك تقول ان كان قد يكون او لا ب و ج د ولا ا فليس احدها شرطا لا في هذا التالي قضية واحدة
واعلم انه كثيرا ما يكون المتصلة والمنفصلة مشتركة الاجزاء في جزء كما تقول ان كان ا ب فج د او تقول ان كان ا ب فج ه
او تقول اما ان يكون ا ب واما ان يكون ج د وربما لم تشترك في شيء كقولك ان كان ا ب فج د او قولنا اما ان يكون ا ب او يكون
ج د وكل شرطية متصلة مشتركة الاجزاء فقد يلزمها حملية ويرجع في القوة الى الحملية كقولك اذا وقع خط على خطين فصير
الزاويتين اللتين في جهة كذا كذا والخطان متوازيان فان قوتها قوة حملية وهي ان كل خطين يقع عليهما خط فيصير الزاويتين
اللتين تليان كذا وكذا فهما متوازيان وكذا حال في المنفصلة وكل متصلة فان قوتها قوة منفصلة يرجع اليها فانك
اذا اخذت التالي بعينه ونقيض المقدم صارت المتصلة منفصلة ولنختم هاهنا الكلام في القضايا الشرطية اذا رتبنا
الايجاز والدلالة على مقدار الكفاية تم الكتاب بالعبارة والحمد لله والمنة

الفن في هذا الكتاب متصلا باب

بالكتاب الثالث هو علم البرهان والغرض هو ان يكون لنا سبيل الى تحصيل العلم البرهاني والمقدمة قول موجب شيئا لشيء او
شيئا عن شيء اخذ جزء قياس والبرهانية هي الصادقة الاولية معه بذاتها غير طرف النقيض لا يمكن ان يكون مقابلها بالنقيض
او بالتضاد برهانيا واما الجدلية فلتبديلها ليلزم من مسئلة المتقابلين هل كذا وكذا وليس كذا يعرضه وللسائل فان اي الجزء
من ... في التقابل بعينه وكلتا المقدمتين متفقتان من حيث يكون عنهما قياس وذلك لانها توجبان او يسلبان والحد ما اليه
تنحل المقدمة من جهة ما هي مقدمة اذا الكلمة وازيل عنها الرابطة ملاحظة لا يبقى في الحد الا موضوع ومحمول والقياس
قول مؤلف من اقوال يلزم من وضعها لذاتها وحدها لا بالعرض قضية اخرى غيرها دائما والقياس اما كامل لا يحتاج الى ابانة
لزوم النتيجة عنه واما غير كامل وهو الذي لا يتبين انه منتج بل يقول آخر غير خارج عن مقدماته اما بان يوجد عكسها او يوجد
نقيضها او بعرض منها ... التغير فيتبين انتاجه عن ذلك والمقول على الكل هو الذي لا يوجد من الموصوف في العقل بالموضوع

شيء كيف وصف به الا والمحمول مقول عليه كقولنا كل ب آ اي كل موصوف بانه ب كيف وصف به دائما او غير دائم فهو موصوف بانه آ
لا ندري متى على ما فيه بالسلب ويكتب بنسبة زيد بهذا ابا نا متقول لكن معنى قولنا كل ب ليس معناه كل الباآت بل كل واحد واحد
وليس ايضا معناه كل واحد واحد مما هو ذات ب بل معناه كل واحد واحد مما يوصف بانه ب ويقال له ب وليس ذلك كله اي وجه
بل بحسب العقل اي كل واحد واحد مما يقال له ب ويوصف ب عند العقل وذلك بالفعل لا بالقوة لان الذي بالقوة غير متحرك
بالحقيقة فان الذي هو بالقوة متحرك هو غير متحرك بالحقيقة فمعنى قولنا كل ب اي كل واحد مما هو عند العقل موصوف بانه
بالفعل ب ثم هذا قد يفهم على وجهين احدهما كل واحد واحد مما هو عند العقل ب وقد فرضه العقل كذلك والثاني كل واحد واحد
مما هو عند العقل ب وكونه موصوفا بما له اوله بالفعل غير معتبر انه قد فرضه العقل كذلك او لم يفرضه بعد ان يكون الباء له بالفعل
وقتا ما لا محالة وبين الاعتبارين فرق وذلك لانك اذا قلت كل متحرك وعنيت كل ما هو متحرك بالفعل وقد فرض متحركا بالفعل
لم يصح ان يحمل عليه عند فرضك اياه بهذا الوصف انه ساكن واما ان عنيت به كل شيء الحركة له بالفعل كيف كان سواء
كان عند فرضك له او وقتا آخر لم يمتنع ان يحمل عليه ان كان بالفعل مع فرضك اياه بانه متحرك لانه يجوز ان يكون الذي اي
يحمل عليه لا محالة الحركة بالفعل وقتا ما ليس يحمل عليه عند حكم العقل عليه فيكون ح ساكنا ومعلوم ان حمل الحركة بالفعل
كونها التي له الحركة بالفعل اعم من كونه له الحركة بالفعل مفروضا عند الحكم او له الحركة بالفعل في وقت آخر فاذن ليس يتضمن
احد الحكمين ح في نفسه صالح لان يحمل عليه او يمنع فيكون منه قضية صادقة او كاذبة وليس اذا كان القول انما يتضمن حال
الصدق والكذب فيه اظهر اذا زيد عليه زيادة يكون غير صادق اذ لم يزد عليه فانا اذا قلنا فلان كاتب فهو صادق او كاذب
وان كان بيان الوقت والكتابة التي يكتب بها زيد وضوحا وكذا اذا قلنا فلان متحرك اي له الحركة بالفعل واهملنا فلم
نذكر وقتا ما فهنا ساه لنتخل انه وصف يكون صادقا او كاذبا وانما استعملت لفظ الحركة بالفعل دون لفظ موصوف
ويوصف ووصف وما اشبه ذلك لرايه الارسالي الالفاظ الموهمة فاردت حمله مطلقا غير موقت فيلبس على المتعلم فقد فهمت
الفرق بين مفهوم قولنا كل متحرك اي كل واحد مما وصف بالفعل عند العقل انه متحرك وبين مفهوم قولنا كل متحرك اي كل واحد
مما له بالفعل تحرك عند العقل والفيلسوف يعني بقوله كل متحرك وما اشبهه في اكثر الامر الوجه الاول على حسب مفهوم اللفظ وان
كان كذلك فان للمعنى ما هو معنى حكم اعم من ذلك وهو ان الشيء الذي له بالفعل لا محالة ان يتحرك معنى اعم من المفهوم ولا يجب ان نظن
ان هذا المذهب الاعم معناه في كل ما يصح ان يقال له متحرك لا يجب فيه ان يكون بالفعل متحركا ولا محالة وقتا ما كالذي فيه ان لا يكون
في الحال بالفعل متحركا وما هو بالقوة متحرك كيف فيه في الحال ان لا يكون متحركا ولا يكون فيه لا محالة ان يتحرك وقتا ما ولا زاله في كونه بالقوة
انه لا محالة سيزال الى ان يخرج بالفعل ثم قولنا كل متحرك يعني كل شيء الحركة له بالفعل في غير تعين وقت وما هو اي وقت كان ولا يجب
فيه ان لا يكون في الوقت متحركا كما في المتحرك بالقوة ولا يجوز فيه ان لا يكون كالتي بل بعد ما قبل الحركة كما يجوز في كليهما ان في بعض وقت
بالقوة فهو موصوف بمثل هذا يجب ان يفهم في جانب المحمول فاذا فهمت مثل هذا في جانب المحمول قولنا كل ب آ انه مفهوم بحسب استعمال العرف
وما هو مفهوم بحسب الامر في نفسه والمقصد الاعم واما المفهوم بحسب استعمال الفيلسوف في اكثر الامر فيكون كانه يقول كل واحد واحد مما هو

وصف



وصف عند العقل بالفعل بانه آ من غير ان يحكم وصفه عند العقل بانه آ وقت ما لا يوصف بانه ب او يكون زوال وصفه بانه آ عند زوال الوصف بانه ب
كقولنا كل متحرك فهو جسم اي كل ما وصف عند العقل بالفعل بانه متحرك فذلك الشيء وصف مع ذلك بانه جسم وان كان قد سبق له ومعنى انه
جسم وان زال وصفه انه متحرك وكذلك في السلب قولنا لا شيء مما هو ب فمعناه لا شيء مما قد وصف عند العقل بانه ب موصوفا مع ذلك
بانه آ وان كان ايضا غير موصوف بانه آ في حال ما لا يوصف بانه ب وذلك كقولنا لا شيء مما هو متحرك ببياض فان معناه انه لا شيء
مما وصف بانه متحرك بالفعل موصوفا ح بانه بياض من غير ان يحكم انه اذا لم يوصف بالحركة صار موصوفا بالبياض لكن كنت الايجاب ان
لا يزال موصوفا بالجسمية ما دام متحركا لانه اريد بالحمل المعية وفي السلب لن لا يزال مسلوبا عنه كونه بياضا ما دام متحركا ولا ندري حكم
ما بعد ذلك الا ان شرط يقترن به هذا بحسب التعارف في العادات واما بحسب الامر الذي يوجبه النظر المحقق الاعم فهو ان معنى قولنا كل ب آ
اي كل ما يوصف بالفعل بان له ب لا محالة لا ندري اي وقت بعد ان يكون له ذلك بالفعل في الحقيقة وقتا سواء كان وقت الحكم او وقتا آخر
او غير معين فذلك الشيء موصوف بان له بالفعل ايضا لا ندري اي حين وصف بانه ب او وقتا آخر قبله او بعده او معه في بعض مدة
دون بعض او في جميع مدة وجوده لان قولنا له بالفعل اعم من ذلك كله وكذلك في السلب قولنا لا شيء من ب آ معناه الكلي لا شيء مما له بالفعل
عند العقل كونه موصوفا بانه ب كيف كان ومتى كان بعد ان يكون موصوفا بانه ب فذلك الشيء موصوف بانه آ لا يدري اي وقت ما او
دائما فانه سواء ان يكون مع هذه الصفة عنه وقتا ما او كل وقت وذلك الوقت مع كونه ب دائما او مع كونه ب في بعض اوقات
كونه ب او قبله او بعده حتى يكون كانه قال لا شيء مما هو ب الا ويسلب عنه آ من غير ان يبين لان كونه مسلوبا عنه آ بلا زمان ما اعم من سلب
آ عنه وقتا او دائما لكن العادة جرت ان يفهم من هذا اللفظ على سبيل التواطي لا على سبيل الواجب وهو ان يكون معنى لا شيء من
ب آ اي لا شيء مما هو موصوف ب بالفعل فذلك الشيء موصوف مع ذلك بانه آ اما مع هذه الصفة بلا تقدم ولا تأخر واما آيبا او الي بمدة ب
الفيلسوف في اكثر الامر وكل قضية اما مطلقة واما ضرورية واما ممكنة والمطلقة يجعلها اناس معتبرا ان احدهما راي الاسكندر الافرودسي ان
المطلقة هي التي الحكم فيها على كل واحد من الموضوع او على البعض المفروض منه موجودا وقتا ما او عند شرط ما غير دائم اما ايجاب في وقت
لا دائما واما سلب في وقت لا دائما والذاهبون الى هذا الراي يتفرعون الى قسمين فبعضهم نظر ان ذلك الوقت هو اي جزء من الزمان او
وقتا بعينه ويكون ح ليس معنى قولهم كل ب آ اي كل ما يقال بانه ب كيف كان ومتى كان فانه موصوف بانه آ يكون معناه ان كل موجبة في زمان
ما كيف وجد فانه آ فيكون عندهم المطلق باعتبار ما حصل من الزمان في الوجه والممكن باعتبار المستقبل والضروري باعتبار
الزمان كله او من غير اعتبار زمان بعينه وبعضهم يرى ان معناه ان كل ما يوصف في العقل ب فانه يحكم عليه وقتا ما غير دائم بانه
يوجد او ليس يقتصر على ما هو ت وقد وقتا في الوجه بل كل ب ولا الوقت وقتا معينا بل لكل وقت على حدة وهذا اول المذهبين
فيكون تاركا للممكنة لان الممكنة من جهة ما هي ممكنة لا يعرض منها بحكم موجبة او سالبة الضرورية في وجه في النهاية في ان الحكم غير دائم
فيناسب الضروري ويخالف الممكن وبالعكس والثاني راي تامسطيوس وقوم آخرين ان المطلقة التي فيها حكم بوجود الجهة فيجوز ان
يكون الايجاب والسلب ضروريا دائما ويجوز ان يكون ممكنا غير ضروري الا انه وجد والذاهبون هذا المذهب يتنوعون ايضا فمنهم
من يمنع ان يكون كله لا في الضروري الدائم وبعض لا يمنع وهذا اصح المذهبين والممكن كله من بعد بانه ما لا ضرورة فيه موجودا
وعلم من فرض موجودا لم يعرض منه محال والضروري هو الدائم الحمل ابدا ما دامت ذات الموضوع موجبة لا بشرط ما دامت ذات

دامت

الموضوع موصوفة باحدى الجهات موضوعا معه او المحمول موجبة وشرط وقت مثال الضروري الحقيقي قولنا الانسان بالضرورة حيوان معناه ان ما
الانسان هو الانسان موجبة فهو حيوان وقد يكون من هذا ما هو ضروري دائما لان الذات دائمة مثل قولنا الله موجود وقد يكون من هذا
ما ليس على الاطلاق ضروريا بل ما دام ذات الموصوف موجبة فان الانسان ليس حيوانا دائما لان الانسان ليس بدائم الوجود لان
الانسان يموت فلا يدوم حيوانا فهذا هو الذي يذهب اليه الفيلسوف في الضروري ويسمى الضرورة ما دامت الذات الموضوعة
موجودة فان كانت دائمة فالحكم دائم وان كانت غير دائمة فما دامت ذاتا واما سائر ما هو ضروري بشرط غير وجود نفس الذات
الموضوعة بل بشرط خارج فهو من المطلقات اذا اوجبت او سلبت ولم يشترط الضرورة واقسام هذه الضروريات بعد التي
المذكورين اربعة من ذلك ما شرط وقت لا بد منه ولازم لكن معنا فمثال الضروري بشرط كون ذات الموضوع على صفة انك
تقول كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة ومعناه كل موصوف بانه ابيض فانه ما دام موصوفا بانه ابيض فانه موصوف
بالضرورة بانه ذو لون مفرق للبصر لا دائما او ما دامت ذاته موجبة فانه لا يصدق ان يقال كل موصوف بانه ابيض فهو دائما
او ما دامت ذاته موجبة فوصف بانه ذو لون مفرق للبصر حتى ان زال البياض عنه كان كذلك بل يلزمه هذا الحمل ما دام موصوفا
بهذا الوصف ومثال الضروري بشرط المحمول ان زيدا اذا قعد فان القعود فيه ضروري بشرط ما دام قاعدا واما على الاطلاق
فان القعود غير ضروري فيه ولو كان ضروريا فيه بلا هذا الشرط لكان لا يزال قاعدا ومثال الضروري بشرط وقت معين
خسوف القمر وقتا ما وكون الانسان متنفسا وقتا ما فان هذا ليس ضروريا بشرط الموضوع فانك لا تقول ان القمر منخسف ما دام
موصوفا بانه قمر بل قد يكون قمرا وهو غير منخسف ولا ايضا بشرط المحمول وان امكن ان يشترط ذلك فيقال ان القمر منخسف بالضرورة
ما دام منخسفا لانه له ضرورة وان لم يشترط هذا الشرط وليس كالقعود الذي ليس له ضرورة له ما لم يشترط فيقال زيد قاعد بالضرورة
ما دام قاعدا وليس صدق ضروريته باشتراط المحمول دليلا على انه لا ضرورة له غيره فان سائر انواع الضروريات تصدق معها
هذا الشرط مع الضرورة التي تخصها وكذا فيما هو ضروري لوقت وغير معين الوقت كحركة التنفس والسكون عنه و
كون الجنين متحركا وساكنا وهذا تبين بادنى تامل وهذه الاقسام الاربعة يعطل منها المعدمات المطلقة التي ليست بضرورية
حقيقية واذا اصرف منها الشرط وقيل قولا مطلقا ومن انها لوصر كلها فليحقق حال المطلقة الكلية ويقول الشيخ الفيلسوف نفسه
صرح ومنع ان يكون المطلق الكلي ما يجب زمان نفسه فيبطل ذلك المذهب ولان قولك كل ا ب يعم كل ا في زمان زمان فذلك
في النتيجة بعض ما هو ا وايضا فان الفيلسوف يستعمل كليات مطلقة ويعلمها على اطلاق كل موجب الى الاطلاق كل سالب كما يفعل
في الممكنات والذي يمنع ان يكون كذا الامر وما سطر مذهب الفيلسوف في ذلك وايضا فلو كان كذلك لم يصح له ان ينازع في الاختلاف
الكائن عن كليتين احدهما ضروري والاخر مطلق ان نتيجة مطلقة او ضرورية اذا كانت نتيجة كله وحكم حكم الضروري والعجب له فايل
هذا القول وهو ما سطر في كحمل تلك النتيجة مطلقة غير ضرورية بل المذهب الصحيح اما ان يكون الكلي المطلق ما يحكم فيه كل حكم من
غير بيان مع جواز ان يكون دائم الوجه ضروريا في كل واحد واحد من الكل ومع جواز كونه في وقت في كل واحد من الكل و
مع جواز كونه في وقت في كل واحد واحد من الكل ومع جواز كونه في وقت في كل واحد واما ان يكون المطلق الكلي هو الذي
حكمه على كل واحد في وقت ما لا ما دامت ذات الموضوع موجبة ولست اقول ما دامت ذات الموضوع موصوفة بما وصفت به.

فقد



ومن غير بيان كيفيته

فقد عرفت الفرق بينهما وهذا اشد تحررا وعلم انك اذا قلت كل ا ب فكانك قلت كل ما يوصف بانه ا كيف كان
ذلك فقد يوصف له ب من غير بيان متى يوجد وكم يوجد وكيف وجد واما منتج الشرط للضرورة اي يريد من منهم العقيقة فيعم ما اقتصر
المطلق على ذكر الحكم فقط وزيد في الضروري والممكن ذكر كم وضرورة او امكانه وكذا هذا في السلب واما المطلق الكلي فهو
الذي يحكم فيه بسلب المحمول او ايجابه وقتا ما في مذهب او لا بشرط دوام او لا دوام بل في وقت في مذهب وذلك على كل واحد
مما يوصف بالموضوع وصفا ضروريا او وصفا غير ضروري بل وقتا ما ويشمل الوقت وقتا يشترك فيه الجملة معا فقد منعنا هذا
بل كل ا ب اي كل واحد مما يوصف بانه ا فانه في وقت ما ذلك الواحد يوصف بانه ب وللواحد الآخر وقت آخر وهذا الوقت
اما كسب المفهوم من المأخذ الذي سلكه الفيلسوف في اكثر الامور وهو كسب العادة والتعارف فهو الوقت الذي يوجد فيه الموضوع
موصوفا بما وصف به الفعل واما كسب المفهوم من واجب اللفظ دون اجراء به العادة فهو كيف كان واي وقت كان مما ذكرناه
وكذا في السلب واما الضروري الكلي فهو الذي يحكم فيه بسلب المحمول او ايجابه دائما على كل واحد مما يوصف بالموضوع وصفا
كيف كان دائما او غير دائم والممكن الكلي هو الذي الحكم فيه غير ضروري الوجه والعدم على كل واحد مما يوصف بالموضوع كيف وصف
به دائما او غير دائم ولا يتعرض لوجه الحكم او لا وجه او يتعرض للاوجه في كل واحد وقتا ما فيقال انه ممكن وسواء كان الحكم ايجابا او
سلبا ۵ في تحقيق التناقض الواقع بين هذه القضايا اقول يجب ان يراعى في ايقاع التناقض بينهما وقت الحمل اولا
فليثبت ان السالبة التي فيه مناقضة للموجبة وكذا فان الفيلسوف يستعمل في مواد القياسات متعددة وضدها مطلقين صادقين فيقول
كل انسان متحرك على انه صادق ولا واحد من الناس بمتحرك على انه صادق وليس يستعمل امثال هذا في موضعين بل في موضع بعينه فينقل
الصدق الموجب الى الصدق السالب بين زمانين وكذا يستعمل ان كل فرس نائم وكل فرس مستيقظ معا اي في زمانين فيجب
اذن في المطلقات ان يعتبر الوقت والشرط حتى يكون التناقض بحسبه وهذا الصعب لافتراق الازمنة في كل واحد واما في
ذوات الجهة فان الجهة المصرح بها يكفي ذلك ويكون حال التناقض فيها على ما قيل وسندرك في اللوازم ما قلناه في باب [illegible] و
لكنا نستظهر في التحقيق ونقول ان هذه المقدمة كنت هذا الكتاب وان الذي [illegible] عشرة ثمانية في باب الضرورة وهي بالضرورة
كل ا ب ليس بالضرورة كل ا ب بالضرورة لا شيء من ا ب ليس بالضرورة انه بعض من ا ليس لا شيء من ا ب او بعض ا ليس بالضرورة
ليس ب بالضرورة بعض ا ب ليس بالضرورة شيء من ا هو ب او لا شيء مما هو بالضرورة ب بالضرورة ليس كل ا ب ليس بالضرورة شيء من
ا ليس ب او كل ا ليس بالضرورة ليس ب لكن المقابل بالحقيقة هو ما لم يجعل الضرورة فيه جزء من المحمول بل جهة والذي ذكرناه في كل فصل
بعد لازم المقابل ولان هذه السوالب متعلقة الالفاظ فيمكن ان يطلب لها لوازم في باب الممكن فيجعل لها نقائض هذه على ما نشير اليه
بعد وعلى هذه العدة فاعلم ان المعدمات تكون من الممكن فقولنا بالضرورة كل ب يلزمه من الممكن قولنا لا يمكن ان لا يكون كل ا ب بعد
ان نعلم ان الامكان ههنا بمعنى الامكان العام لا الخاص وقولنا ليس بالضرورة كل ا ب يلزمه يمكن ان لا يكون كل ا ب ولكن الامكان العام
الذي لا ينعكس الى السلب ولا يلزمه من الامكان اي جزء شيء فاذن يلزم نقيض قولنا كل ا ب بالضرورة انه يمكن ان لا يكون كل ا ب
الامكان العام وقولنا بالضرورة لا شيء من ا ب يلزمه ليس يمكن ان يكون شيء من ا ب الامكان العام ايضا وقولنا ليس بالضرورة انه

ان يمكن

لا شيء من آ ب فهو اذا يمكن ان يكون بعض آ ب الامكان العام ايضا ولا يلزمه عكس الممكنة فقولنا بالضرورة بعض آ ب يلزمه ليس يمكن
ان لا يكون شيء من آ ب اي الامكان العام وقولنا بالضرورة ليس كل آ ب يلزمه ليس يمكن ان يكون كل آ ب اي ليس بالامكان العام
ويلزم ما وضع نقيضا له انه ممكن ان يكون كل آ ب فاذا اردنا ان نعمر النقايض كان نقيض قولنا بالضرورة كل آ ب قولنا
يمكن ان لا يكون كل آ ب ونقيض قولنا بالضرورة بعض آ ب قولنا يمكن ان لا يكون شيء من آ ب ونقيض قولنا بالضرورة لا شيء
من آ ب قولنا يمكن ان يكون بعض آ ب ونقيض قولنا بالضرورة ليس كل آ ب قولنا ممكن ان يكون كل آ ب فيكون المتناقضات
اربعة ونضع لهذا لوحا يشتمل على الحس يضع تحت كل واحد ما يلازمه من الممكنات على هذا المثال بالضرورة كل آ ب ليس بالضرورة
كل آ ب ليس بالضرورة كل آ ب لا يمكن ان يكون كل آ ب يمكن ان لا يكون كل آ ب بالضرورة لا شيء من آ ب ليس بالضرورة
ان لا شيء من آ ب ليس يمكن ان يكون شيء من آ ب يمكن ان لا يكون شيء من آ ب بالضرورة ليس كل آ ب ليس بالضرورة شيء من آ ب ليس
يمكن ان يكون كل آ ب يمكن ان يكون كل آ ب واما الممكنات الحقيقية فلا يطلب لها من الضروريات نقايض البتة ولا للضروريات
منها نقايض البتة فان الذي يظن ان قولنا بالضرورة كل ... من الامكان الحقيقي لا يمكن ان لا يكون كل ج ... نقيضه فهو
غلط لانه بالضرورة بل يكذب في جانب الحجر على الانسان ويكذب نقيضه يمكن ان لا يكون الكتبي والا لوجب ان يمكن ان يكون بل يصدق
عليه ليس يمكن ان لا يكون اي ليس غير ضروري كونه ولا كونه حجرا بل هو ضروري لا كونه حجرا وكذلك الذي يظن ان قولنا ليس
يمكن الكتبي يساويه بالضرورة لا ... فاذ حمل الحجر على الانسان ليس يمكن حقيقي بل ضروري واجب وليس يصح
فيه ان يقال بالضرورة لا ولنرد هذا تفصيلا ونقول قد يظن ان قولنا بالضرورة كل وقولنا يمكن ان لا يكون بعض متناقضان
واذا كذب قولنا يمكن ان لا يكون بعض صدق قولنا بالضرورة كل وبالعكس ولكن هذا الظن خطأ لانه اذا كان بالضرورة
ولا واحد كذبا جميعا اما قولنا بالضرورة كل فكذبه ظاهر واما قولنا يمكن ان لا يكون بعض فلان لا كون بعض هو بالضرورة
لا بالامكان الذي رفع ضرورة كون ولا كون معا ... ان قولنا بالضرورة كل انسان حجر وقولنا يمكن ان لا يكون بعض الناس
حجرا اي الامكان الحقيقي الذي يلزمه ان يمكن ان يكون بعض كاذبان جميعا فاذا هذان قد يكذبان جميعا ولا يصدقان معا
وكذلك خطأ من ظن ان قولنا بالضرورة بعض وقولنا يمكن ان لا يكون ولا شيء متناقضان لانهما جميعا يكذبان اذا كان بالضرورة
لا شيء وكذلك خطأ من ظن ان قولنا بالضرورة ولا واحد يناقضه يمكن ان يكون بعض لانهما يكذبان عند صحة قولنا بالضرورة كل
وكذلك خطأ من ظن ان قولنا بالضرورة ليس كل يناقضه قولنا يمكن ان يكون كل فانهما يكذبان اذا صدق قولنا بالضرورة كل وعلى
هذا القياس ... لما كان مذهب من يطلب للممكن الحقيقي لا ... او نقيضا من الضروري الواجب او الضروري الممتنع بعد علمه ان
الممكن الحقيقي لا يلزمه لا ضروري وجود ولا ضروري عدم لانه ... ولا ضرورة فيه بوجه واما العامي فوجه وهو يمكن ان يكون
ملزوم للسلب ضروري السلب وسالبه يلزم ضروري السلب وذلك لانه يمكن غير ممتنع وذلك يعني ليس بالضرورة فاذا كان الممكن
الحقيقي رفع الضرورتين معا لم يوجد له شيء يساويه واما اذا اختلف الممكن العام والضروري في السلب والايجاب والعدول
والتحصيل فتناسبا ... وان اذا اتفقا في الايجاب والسلب واختلفا في العدول والتحصيل فهما متناقضان ٥ في
العكس وعلى الظاهر قال اما المطلقات فان الكلية السالبة منها تنعكس كلية سالبة ومعنى العكس تصيير المحمول الكلية

موجهة



لا شيء من آ ب و

موجها والموضوع بجملته محمولا مع بقاء السلب والايجاب والصدق والكذب بحاله فنقول اذا قلنا لا شيء من ب آ صدق قولنا لا شيء من آ ب و
الا صدق نقيضه وهو ان بعض آ ب فليفرض ذلك البعض د فيكون د آ و ب فيكون هذا الب آ فقد كان لا شيء من ب آ هذا خلف و
الذي اوجب وضعا بعض آ ب صدقا نقيضه انه لا شيء من آ ب حق واما الكلي الموجب كقولنا كل ب آ والجزئي الموجب كقولنا بعض ب آ
فينعكسان جزئيا موجبا وكيف لا يصح بعض آ ب والا صح نقيضه انه لا شيء من آ ب والعكس لا شيء من ب آ وكان كل ب آ او بعض ب آ
فصدق المتضادان او المتناقضان معا وهذا خلف ولزم خلف وضعنا لا شيء من آ ب فاذن بعض آ ب حق ولا يلزم ان ينعكس الكلي
الموجب كليا موجبا لانه يمكن ان يكون المحمول اعم من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان فانه لا يكذب ان يعكس كل حيوان انسان بل بعض الحيوان
انسان واما الجزئي السالب فلا ينعكس فانه اذا صح قولنا ليس كل حيوان انسانا صح انه ليس شيء من الناس او ليس بعض الناس بحيوان والقول
في الضروريات هذا القول بعينه فانه اذا صح قولنا بالضرورة لا شيء من ب آ صح بالضرورة لا شيء من آ ب فان امكن ان يكون بعض آ ب
فذلك البعض يكون آ و ب فيكون امكن ان يكون بعض ب آ وكان بالضرورة لا شيء من ب آ هذا محال واما الكلية الموجبة الضرورية
والجزئية الموجبة الضرورية فعكسها ضروري جزئي اما ان بعض آ ب فهو ظاهر لانه ان كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ب آ وكان كل آ او
بعض ب آ واما ان هذا العكس ضروري فلانه لو كان مطلقا لكان عكسه وهو الاصل مطلقا كما مضى واما الجزئية السالبة الضرورية
فلا تنعكس لتلك العلة بعينها ثم ذكر الممكنات فقال ان الممكن يقال على الضروري وعلى المطلق وعلى الممكن الحقيقي وانا اقول ليس
يقال باشتراك الاسم عليها بل اشتراك الاسم في جهته ان لفظ الممكن يفهم على معنيين معنى عام يشترك فيه الثلثة وهو ان يوصف الممكن
بمعنى غير الممتنع فقط من غير اعتبار شيء آخر فيدخل الواجب فيه ومعنى خاص ليستعمله المنطقيون ولا يعقله العامة وهو الذي
ليس بغير ممتنع فقط بل وغير ضروري فلا يكون ممتنعا ولا ايضا واجبا لانهما جميعا ضروريان ثم قال ان الممكن صادق في مادة ضرورية
او مطلقة فحكمه حكمها في العكس وما كان مخصصا بالامكان الحقيقي فان الموجبة ايضا ينعكس ممكنة فانا اذا قلنا كل او بعض ب آ
بالامكان فيجب ان يكون بعض آ ب بالامكان والا كان بالضرورة لا شيء من آ ب وكان بالضرورة لا شيء من ب آ وكنا وضعنا
كل او بعض ب آ بالامكان هذا خلف قال واما السلب فما كان منه في مادة ضرورية او مطلقة فالحكم حكمها وما قيل في الممكن الحقيقي فان
السالبة الكلية لا تنعكس والجزئية تنعكس وكذلك بين في ذلك قليل وهذا مذهب الفيلسوف وفيه شبهة عظيمة واما القول الحق ان
السالبة الكلية انما تنعكس اذا اريد بذلك السلب عن كل ما وصف اما في الحاضر واما في الماضي والمستقبل فاما اذا لم يوجد هكذا فانها لا
تنعكس منها ما يوافق الضروري وما وافق من غير الضروري مادة دوام الموضوع موصوفا بما وصف به مثل ما قلت لا شيء من الحركة
ساكن اي لا شيء مما يوصف بانه متحرك يوصف بانه ساكن ما دام متحركا لا دائما ابدا ما دامت ذاته موجودة والفيلسوف بقصد بقوله ان
السالبة المطلقة تنعكس الى المطلقة المتوقفة على هذا فقط دون سائر اصناف المطلقات التي عددناها وذلك لان المشهور و
المتعارف في استعمال هذه اللفظة السالبة المطلقة هو المعنى الجامع لهذين المعنيين فان اشترط التخصيص حتى لا يدخل الضروري
في المطلق فالمعنى الخاص بهذا الدوام ولست اقول ان الفيلسوف لا يستعمل السالب الكلي المطلق الا على هذه الجهة بل اقول
ان السالب الكلي الشائع في العلوم والمتعارف في العادات هو على هذه الجهة واما في استثناء الاقسام الذي توجبه
النظر المنطقي فهو هذا او غيره فالفيلسوف اذا استعمل بيان العكس وبيان ما يتعلق بالعكس و عليه واما يستعمل بالنحو المنفرد في

العلوم والمذاهب للعادة ان يهمل الوجه الاخر واذا اورد هذا القسم اورد للتنبيه على ما يوجبه النظر المحصل لا للافادة في العلوم فاذا
اخذ المطلق على الوجه المحقق الثاني الذي بيناه اما على راي ثامسطيوس واما على راي الاسكندر بالوجهين المتقدمين فليس يجب ان
ينعكس السالب الكلي المطلق فيه مثله اما على طريق المثال فان الفيلسوف يستعمل كثيرا في السوالب الكلية المطلقة ما من شان
الموضوع فيه ان يحمل بالايجاب الكلي على المحمول مثل قوله ولا شيء من الحيوان متحرك بالارادة اي لا شيء من الحيوان الا وهو ليس يتحرك وقتا ما
بالارادة وكذلك لا شيء من الحيوان بمستيقظ ولا شيء من الحيوان بنائم وهذه كلها لا تنعكس واما من جهة البيان فلان المحمولات التي سلبها مطلق
وايجابها مطلق فهي التي من شانها ان توجد بالفعل وقتا ما وتعدم وقتا ويجوز ان يسلب في المطلقات مثل هذا الحمل ان كان المطلق اعم
من الضروري وفي هذه المادة لا يكون من شان المحمول اما اعم من الموضوع واما خاصة وما يساويه فان كان خاصة لم يكن ايجاب
الموضوع عليه بالضرورة وان كان اعم منه وكلية مثل المتحرك للانسان فلا يمنع ان نقول ولا شيء مما هو متحرك انسان فان بعض ما يوصف
بانه متحرك مثل ناطق بعينه انسان بالضرورة فقد بان ان السالبة المطلقة لا يلزم ان ينعكس واما البرهان المذكور في الكتب فلا يوجب
عكس مثل هذه المطلقة فانك ان قلت بعض ب ا نقيض قولنا لا شيء من ب ا المطلق بهذه الصفة غير صحيح وكيف يكون هذا نقيضا
له وقد بان ان المتقابلة بالسلب والايجاب كيف كانت ان يطلق من المطلق ما لم يتغير الزمان ثم لا يمكن ان يسلم ان فانا نقول انه قد يكذب
قولنا لا شيء من ب ا كما يكذب قولنا ولا شيء مما هو متحرك بالارادة بحيوان ويصدق ايضا بالافتراض بعض ما هو ب ا كما يصدق بعض
الحيوان متحرك بالارادة ولا يكذب ما كنا قلنا انه ولا شيء من ب ا كما لا يكذب قولنا ولا شيء مما هو حيوان متحرك بالارادة لان كلا قولنا لا شيء
مما هو حيوان متحرك بالارادة وبعض الحيوان متحرك بالارادة فقد يصدقان في المطلق لا يصدقان في السلب الدائم الضروري والايجاب
الدائم الضروري وكيف يجب ان يقتصر على هذا ولا يطيل الكلام في شرح هذا وانه لا يمكن ان يكون زمان العكس زمان الاصل بعينه كيف
نقيض العكس عن زمانه وزمان الاصل فيلزم محال فان هذا اذا اشتغلنا فيه طال الكلام ويمكن المتعلم الذكي ان يراعي بحسب الامثلة المستعملة
ويتوصل من ذلك الى استحالة اتفاق الازمنة في جميع ذلك وقد بينا ذلك في شرحنا فقد بان من هذا ان السالبة المطلقة الكلية
لا يجب لها عكس ما لم يكن السلب عن كل واحد في كل زمان فيكون ضروريا واما الموجب المطلق فقد يجب عكسه وليس يبين ما لا حاله على
السالب الكلي المطلق اذ كان السالب الكلي المطلق لا ينعكس بل على السالب الكلي الضروري ولم نشرح حاله بعد لكنا نبين ذلك
بالافتراض فنقول اذا كان ب ا مطلقا فليس يمنع ايجاب ان ا ت ملفوظ البا الذي هو ا وليكن ت فيكون ذ هو ا و ت و ت ا فيكون
ا ت فاما انه يجب ان يكون مطلقا فليس بواجب لان المحمول ان كان خاصة وجب كل ا ب بالضرورة وان كان اعم وفي كله وجب
ان بعض ا ب بالضرورة وقد بينا ذلك وقد يجوز ان يكون ممكنا ومطلقا كقولك كل ما هو بالارادة فهو مستيقظ فان هذا ينعكس ممكنا
ومطلقا والمادة وان يكونا محمولين على موضوعات حملا غير مقوم للجوهر بهذه الحالة فاذن الموجب المطلق انما يلزم عكسه مطلقا
الذي يعم مطلق الضروري والمطلق الخاص ولا يمنع ان يكون ضروريا وذلك لا يمنع الممكن لان الممكن يصدق في البعض خصوصا في
اثنين هذه المواد واما السالب الكلي الضروري فان عكسه سالب كلي ضروري والبرهان عليه برهان الخلف واما الموجب الكلي الضروري
فليس يجب ان يكون عكسه ضروريا لامحة بل قد يكون ممكنا ومطلقا اما من طريق المثال فمثل قولك كل كاتب انسان بالضرورة ولا يمنع ان
نقول بعض الناس كاتب بالضرورة فلا يمكن ان يلتفت الى ما يقول ثامسطيوس انه كاتب بالضرورة ما دام كاتبا فانا لم نشترط في الضروري





العبرة
هذا الشرط والا فكل ممكن ضروري وانما كنا نعني بالضروري ما بيناه وهو الدائم الوجود لموضوع الموجبة الذات بلا شرط ولم نعتبره
الضرورة ثامسطيوس في مناقضة الفيلسوف ومنعه ان يكون من اختلاط ضروري ومطلق نتيجة ضرورية ثم في كلام ثامسطيوس هذا
مغالطات اخرى لا تحتاج ههنا الى التعرض لها واما بيان هذا من طريق التحقيق فهو ليس ما قد بيناه في المحمولات التي غير الضرورية
وعكوسها الضرورية كلية وجزئية فاذا جعلت عكوسها اصولا كانت عكوس تلك الاصول غير ضرورية واما ما قيل ان عكوسها
لو كانت مطلقة لكانت مطلقة لانها عكوس عكوسها فقد قيل في ذلك ما قيل فقد بان ان الضرورية الموجبة انما تنعكس بالعموم
الذي يعم الضروري والمطلق الخاص وهو المطلق كما بينا لا راي ثامسطيوس فانا نقول كل انسان حيوان بالضرورة وبعض الحيوان انسان
بالضرورة وربما نقول كل كاتب انسان بالضرورة وبعض الناس كاتب لا بالضرورة واما الممكن الحقيقي الموجب فليس يجب ان
ينعكس ممكنا حقيقيا مثل قولنا كل انسان كاتب بالامكان وبعض الكاتب انسان بالامكان فاذن الذي يكون هو الممكن الاعم و
ذلك لانه ان لم يكن ممكنا بالمعنى الاعم عرض الخلف الذي تبين في الاصل فان ذلك الخلف لا يلزم ومعناه ليس ممكنا حقيقيا بل يمكن بمعنى
انه غير ممتنع وذلك لانه فاي ان لم يمكن بعض ا ب بالامكان فبالضرورة لا شيء من ا ب وقولنا بالضرورة لا شيء من ا ب هو انما
يلزم نقيض الممكن بالمعنى الاعم لا الممكن بالمعنى الحقيقي على ما حققناه في باري ارمينياس فانه ليس اذا كذب ان الممكن الحقيقي بعض ا ب بالامكان
صدق بالضرورة لا شيء بل قد يكذبان جميعا وصدق بالضرورة كل فان الضروري ليس بالممكن الحقيقي والممكن الحقيقي ليس بالضروري و
اما السالبة الممكنة فسنتكلم فيها بعد فصل في القياس القياس ينقسم قسمين قياس اقتراني وقياس استثنائي والفرق بينهما ان الاقتراني
لا يكون المطلوب مذكورا فيه ولا نقيضه بالفعل بل يلزمه بالقوة كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج ان كل جسم
محدث واما الاستثنائي فان المطلوب او نقيضه بالفعل كقولنا ان كان هذا مؤلفا فهو محدث لكنه مؤلف فهو محدث ومن
عادتهم ان يسموا الاقتراني حمليا والاستثنائي شرطيا لكنا قد وجدنا اقترانيا غير حملي وشرطيا غير استثنائي ولنبدا بالاقتراني
الحملي فنقول القياس الحملي تتم بمقدمتين مشتركتين في حد وهو محمول او موضوع فيكون مدرجة القياس ثلاثة حدود مشتركا وتسمى
اوسط مثل قولنا ب في قولك كل ج ب وكل ب ا والباقيان مثل ا و ج تسمى الطرفين والركنين والنتيجة منهما هو قول جازم
حاصل من اجتماع الطرفين كقولنا ههنا فكل ج ا والحد الاوسط انما يسقط فيما بينهما للجمع فالطرف الذي يريد ان يصير موضوع النتيجة
يسمى حدا اصغر والحد الاخر الذي يريد ان يصير محمول النتيجة يسمى الحد الاول والحد الاعظم والمقدمة التي فيها الحد الاصغر تسمى مقدمة
صغرى والمقدمة التي فيها الحد الاكبر تسمى مقدمة كبرى وتاليف صغرى وكبرى يسمى قرينة وهيئة الاقتران تسمى شكلا والقرينة التي
يجب عنها لذاتها قضية اخرى تسمى قياسا وتسمى ... القضية ما دامت لم تلزم بعد تسمى مطلوبا فاذا لزمت
تسمى نتيجة وردفا فالحد الاوسط انما يجوز علة لاجتماع الطرفين وان اذا كانت موجبة للاصغر موجبة ليكون الحكم عليهما هو بعينه
الحكم على الاصغر ويجب ان يكون ذلك الحكم كليا على كل موصوف بالاوسط سواء كان ذلك ايجابا او سلبا حتى يعم كل موضوع للاوسط ايجاب
او سلب فاذا كان كذا فيجب ان يكون هيئة الاقتران الاول اعني الشكل الاول ان يكون الاوسط محمولا على الاصغر موضوعا للاكبر فيجب